



# حالة العدالة الانتقالية في أفريقيا

المجلد 2:

دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية



**CSV**  
The Centre for the Study of  
Violence and Reconciliation

CSV

87 De Korte Street, 8th Floor

Braamfontein

Johannesburg, 2001

South Africa

Tel: +27 (11) 403 5650

Email: [info@csvr.org.za](mailto:info@csvr.org.za)

[www.csvr.org.za](http://www.csvr.org.za)

© Centre for the Study of Violence and Reconciliation 2026

Cover photo Charlotte Harrison on Unsplash

Designed and typeset by iCube Advertising, Durban, [www.icube.co.za](http://www.icube.co.za)



## شكر وتقدير

وقد استندت هذه  
الدراسة إلى مقابلات  
مع ممارسين  
وأكاديميين وخبراء  
يعملون في مجال  
العدالة الانتقالية عبر  
القارة.

يشكّل هذا التقرير، الذي أعدّه عمران داربو، جزءاً من مبادرة العدالة الانتقالية في أفريقيا، التي أطلقت بشكل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ويجري تنفيذها من خلال تحالف يضم مركز دراسة العنف والمصالحة، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وصندوق إرث العدالة الانتقالية في أفريقيا. ويتمويل من الاتحاد الأوروبي، تهدف هذه المبادرة إلى دعم توطين سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي من خلال المساعدة الفنية، وإنتاج المعرفة، وتقديم دعم مستدام للمجتمع المدني عبر القارة.

يُعرب المؤلف عن خالص تقديره للدكتورة ياسمين برانكوفيتش على مراجعتها وإرشادها التحريري، حيث كان لمساهمتها دور محوري في تعزيز وضوح التحليل وبنية التقرير وتماسكه العام

كما يتوجه بالشكر الخاص إلى البروفيسور خابيل ماتلوسا لكرمه في مشاركة مواد إضافية أسهمت في توفير سياق قيم للتحليل.

وقد استندت هذه الدراسة إلى مقابلات مع ممارسين وأكاديميين وخبراء يعملون في مجال العدالة الانتقالية عبر القارة. ويُقدّم الشكر لكل من السيد موغيس علي، والدكتور أويتا إتيانغ، والدكتور جون إيكوباجي، والسيد إيمانويل أيولا، والسيد ديبويه دغبيري، والبروفيسور تيم موريثي، والسيدة مارجوري جوبسون، والسيد كيبا جومي، والسيدة إيدا بيرسون. فقد كانت آراؤهم ورؤاهم وخبراتهم أساسية في صياغة نتائج هذا التقرير وتحليلاته وتوصياته.

كما يُعبر المؤلف عن تقديره لشركاء التحالف على تعاونهم المستمر، ولزملائه في إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي على تفاعلهم البناء. ويخصّ بالشكر الإدارة العليا لمركز دراسة العنف والمصالحة، ممثلة في السيدة أنا مويو والسيدة ماري إيزوبو، على دعمهما الثابت وتوجيههما طوال مراحل العمل.

وأخيراً، يتقدم المؤلف بخالص الشكر إلى جميع العاملين في أنحاء القارة من أجل تعزيز العدالة الانتقالية في سياقات معقدة ومتغيرة. إن جهودكم المستمرة تسهم في تشكيل ممارسات العدالة والمساءلة وآفاق التحول في أفريقيا.

# جدول المحتويات

6	المُلخص التنفيذي	1
6	السياق والأساس المنطقي	
7	الأهداف والمنهجية	
8	النتائج الرئيسية	
10	التداعيات	
10	التوجه الاستراتيجي	
11	المقدمة	2
11	2.1 المشهد المتطور للصراع في أفريقيا	
12	2.2 مشكلة البحث	
13	2.3 أهداف الدراسة وأهميتها	
14	2.4 المنهجية	
15	2.5 بنية التقرير	
	إطار عمل سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية	3
16	المعياري والتحليلي	
16	3.1 الرؤية التحويلية للسياسة	
	3.2 الطبقة الإقليمية بموجب القسم 4 من سياسة	
17	الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية	
19	3.3 معايير القياس	
20	نبذة عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية	4
20	4.1 التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا	
23	4.2 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	
25	4.3 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)	
27	4.4 جماعة شرق أفريقيا	
29	4.5 الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	
31	4.6 السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
33	أنماط عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية	5
33	5.1 المركزية المعيارية مقابل نقاط الضعف التنفيذية	
34	5.2 الاستقرار مقابل النتائج التحويلية	
35	5.3 قيود القدرات كسقف هيكلية	

36	الإرادة السياسية كعائق	5.4
37	فجوات إدماج المجتمع المدني والضحايا	5.5
38	أوجه القصور في العدالة عبر الحدود	5.6
39	الاعتماد على المانحين وتشكيل الأجندة	5.7
40	أوجه القصور في الرصد والتنفيذ	5.8
41	التحليل	6
41	عجز التكامل	6.1
42	الانتقال المنشود من الاستقرار إلى التحول	6.2
42	القدرة المؤسسية كمعوق هيكلية	6.3
43	الاقتصاد السياسي للمساءلة الإقليمية	6.4
43	المشاركة والشرعية وحدود مركزية الدولة	6.5
44	العدالة العابرة للحدود وحدود النموذج الأمني	6.6
44	الاعتماد على الموارد وتشويه جدول الأعمال	6.7
45	المراقبة ومشكلة المشاركة العرضية	6.8
47	إعادة التفكير في الطبقة الإقليمية: المسارات الاستراتيجية	7
47	الاتحاد الأفريقي	7.1
48	التجمعات الاقتصادية الإقليمية	7.2
48	الدول الأعضاء	7.3
49	المحاكم الإقليمية وآليات المساءلة	7.4
50	المجتمع المدني وشبكات الضحايا	7.5
51	الأثار المترتبة على الآلية القارية	8
51	آلية السلام والأمن الأفريقية	8.1
52	آلية الحوكمة الأفريقية	8.2
52	جدول أعمال 2063	8.3
52	إسكات صوت البنادق	8.4
53	الخاتمة	9

# الملخص التنفيذي

# 01

يتناول هذا التقرير دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز العدالة الانتقالية ضمن الهيكل القاري لأفريقيا، باستخدام سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية كإطار معياري وتحليلي. يتناول هذا السؤال الهيكلي المركزي ما إذا كانت الطبقة الإقليمية المتصورة بموجب القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية تعمل كجسر تنفيذي بين وضع المعايير القارية والتنفيذ الوطني. يحدد التقرير القيود المفروضة على دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويحدد فرصاً سانحة ويقدم توصيات لتعزيز القيادة الإقليمية والمساهمات في العدالة الانتقالية في أفريقيا.

يتناول هذا التقرير دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز العدالة الانتقالية ضمن الهيكل القاري لأفريقيا، باستخدام سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية كإطار معياري وتحليلي.



## السياق والأساس المنطقي

لقد تطور مشهد الصراع في أفريقيا بشكل كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية. إن الخصائص العابرة للحدود للصراعات المعاصرة، سواء أكان ذلك تورط الجماعات المتطرفة عبر الحدود، أو تورط الشركات في اقتصادات الحرب، أو نزوح اللاجئين بسبب الصراع، تعقد عمليات العدالة الانتقالية الوطنية. تدرك سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية هذا التعقيد. ومع اعتمادها في عام 2019، قننت السياسة الخبرة الأفريقية المتراكمة في مجال العدالة الانتقالية، ووضعت إطاراً شاملاً يشمل المساءلة، والبحث عن الحقيقة، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة، و ضمانات عدم التكرار.

والأهم من ذلك، أن السياسة قامت ببناء هيكل تنفيذي متعدد المستويات يشمل الحكومات الوطنية، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. تتولى اللجان الإقليمية للتجمعات الاقتصادية بشكل صريح مهمة دعم العمليات الوطنية، ومعالجة الأبعاد العابرة للحدود للصراع، ومواءمة الأدوات الإقليمية مع المعايير القارية، وتقديم الدعم السياسي والتقني.

تشمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والمنظومة الاقتصادية لدول الجنوب الأفريقي (SADC)، ومجموعة شرق أفريقيا (EAC)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECOWAS)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، بالإضافة إلى اتحاد المغرب



تم توجيه التحليل  
الموضوعي للبيانات  
بمعايير سياسة  
الاتحاد الأفريقي  
بشأن العدالة  
الانتقالية، بما  
في ذلك المساءلة  
والمشاركة والتنسيق  
عبر الحدود  
والقدرات والرصد  
وتعبئة الموارد.

العربي (AMU) ومجموعة دول الساحل والصحراء (CEN-SAD). على الرغم من أهميتها، تشير الأدلة إلى أن مشاركة منظمات العدالة الانتقالية في العدالة الانتقالية لا تزال غير متساوية وضعيفة المؤسسية. تشكل هذه الفجوة بين التوقعات والواقع العملي المشكلة البحثية الأساسية للتقرير.

## الأهداف والمنهجية

تسعى الدراسة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

1 لتقييم مشاركة لجان الأخلاقيات في عمليات العدالة الانتقالية؛

2 لتقييم مدى التوافق مع مبادئ وأركان سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية؛

3 لتحديد القيود الهيكلية التي تحد من مشاركة لجان الأخلاقيات العقارية؛ و

4 استكشاف سبل تعزيز المستوى الإقليمي.

باستخدام تصميم بحث نوعي، تجمع الدراسة بين التحليل الوثائقي لأطر الاتحاد الأفريقي وبروتوكولات لجنة الأخلاقيات والعدالة الانتقالية والدراسات ذات الصلة مع خمس عشرة مقابلة شبه منظمة شملت مسؤولي لجنة الأخلاقيات والعدالة الانتقالية، وممارسي الاتحاد الأفريقي، والخبراء، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلي الضحايا، ومنفذي العدالة الانتقالية على المستوى الوطني. تم توجيه التحليل الموضوعي للبيانات بمعايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة والمشاركة والتنسيق عبر الحدود والقدرات والرصد وتعبئة الموارد.

لوحظت مشاركة محدودة من قبل بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية في عملية المقابلة، ولكن تم التعامل معها على أنها ذات صلة تحليلية وليست قيّدًا منهجيًا، مما يعكس الوضع الحالي للعدالة الانتقالية داخل المؤسسات الإقليمية.

## النتائج الرئيسية



### الاعتراف المعياري، الخفة التنفيذية

في جميع اللجان الإقليمية التي تم فحصها، تم الاعتراف بأهمية العدالة الانتقالية. ومع ذلك، نادراً ما يتم إضفاء الطابع المؤسسي على العدالة الانتقالية كوظيفة حوكمة مستقلة. بدلاً من ذلك، يتم تضمينها ضمن محافظ أوسع نطاقاً تتعلق بالسلام والأمن أو إعادة الإعمار بعد النزاعات. تفتقر هذه الأنظمة إلى حد كبير إلى وحدات العدالة الانتقالية المتخصصة، والموظفين المتخصصين، وأطر التنفيذ المنظمة. وبالتالي، تفتقر البنية القارية إلى التماسك في طبقتها الوسيطة.

### تحيز الاستقرار

لقد طوّرت التجمعات الاقتصادية الإقليمية قدرات ملحوظة في إدارة النزاعات، حيث أصبحت الوساطة، والعقوبات، ونشر القوات العسكرية، ومراقبة وقف إطلاق النار أدوات راسخة. غير أن هذه التدخلات تُعطي الأولوية لوقف الأعمال العدائية واستعادة النظام الدستوري، بينما غالباً ما يتم تأجيل مكوّنات العدالة أو التعامل معها كمسألة ثانوية. يُظهر النمط السائد في جميع أنحاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ومجموعة شرق أفريقيا (إيكاس)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) أن التسويات التفاوضية غالباً ما تعمل على استقرار الأزمات الفورية دون تضمين المساءلة أو الإصلاح الهيكلي. هذا لا يتوافق تماماً مع الطموح التحولي لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

### قيود القدرات

تؤثر القيود المؤسسية بشكل كبير على ما يمكن أن تقوم به لجان أخلاقيات البحث. يؤدي نقص الموظفين، وتشتت المهام، تُشكّل القيود المؤسسية عاملاً حاسماً في تحديد ما تستطيع التجمعات الاقتصادية الإقليمية القيام به. فالنقص في الكوادر، وتشتت الاختصاصات، ومحدودية الميزانيات، كلها تحدّ من عمق العمل التنفيذي. وغالباً ما تُدار مسؤوليات العدالة الانتقالية جنباً إلى جنب مع العديد من الملفات المتنافسة الأخرى. وحتى على المستوى القاري، فإن الطلب على الدعم الفني الموجه إلى التجمعات الإقليمية والعمليات الوطنية يفوق بكثير القدرات المتاحة. ونتيجة لذلك، ظلّ الانخراط في مجال

تفتقر هذه الأنظمة إلى حد كبير إلى وحدات العدالة الانتقالية المتخصصة، والموظفين المتخصصين، وأطر التنفيذ المنظمة. وبالتالي، تفتقر البنية القارية إلى التماسك في طبقتها الوسيطة.

العدالة الانتقالية محصوراً في نطاق المشاورات، والتدريبات، وفي أحسن الأحوال صياغة الأطر العامة، دون أن يتم ترسيخه بشكل عملي ومؤسسي.

## الحساسيات السياسية والسيادية

تعمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية ضمن هياكل حكومية دولية تعتمد على توافق آراء الدول الأعضاء. عندما تتضمن المساواة النخب السياسية أو تتقاطع مع ترتيبات السلطة الانتقالية، يصبح الانخراط الإقليمي حذراً. تواجه المساواة الجنائية على وجه الخصوص مقاومة. في حين أن أمثلة مثل الآلية الهجينة التي تدعمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا توضح إمكانية التيسير الإقليمي، إلا أن هذا النوع من المشاركة يظل مرتبطاً بالسياق بدلاً من أن يكون متأصلاً هيكلياً.

## فجوات إدماج المجتمع المدني والضحايا

على الرغم من أن برنامج الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد العالمي للعدالة يشدد على المشاركة والشمول، إلا أن المشاركة الإقليمية لا تزال في الغالب تتمحور حول الدولة. الآليات المنظمة لإشراك المجتمع المدني والضحايا بشكل مستدام على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية محدودة. تتم المشاركة بشكل متقطع وليس بشكل مؤسسي. هذا يضعف شرعية وإمكانات التحول لمرافقة العدالة الإقليمية.

## أوجه القصور في العدالة عبر الحدود

ونظراً لأن هذا هو أقوى مبرر لمشاركة الجماعة الاقتصادية الإقليمية، فإن الممارسة الحالية تميل إلى التعامل مع القضايا العابرة للحدود على أنها مخاوف تتعلق بتنسيق الأمن بدلاً من كونها تحديات متعلقة بالعدالة. هذا يحد من منطق عدم التكرار المضمن في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

## الاعتماد على المانحين

تدفع قيود الموارد التجمعات الاقتصادية الإقليمية نحو الاعتماد على التمويل الخارجي. وتؤثر هذه التبعية على كل من نطاق التحديد وأولوياته. عندما يكون التمويل مدفوعاً بقضايا معينة، قد تحظى بعض أركان العدالة الانتقالية باهتمام أكبر من غيرها، مما قد يؤدي إلى تضيق التوجه الشامل لبرنامج العدالة الانتقالية في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

## أوجه القصور في المراقبة والمتابعة

يبلغ انخراط الجماعة الاقتصادية الإقليمية ذروته خلال الوساطة في الأزمات، ولكنه يتضاءل خلال التنفيذ طويل الأجل. إن الرصد الإقليمي المنظم لالتزامات المساواة، وتقديم التعويضات، والتقدم المحرز في الإصلاح المؤسسي محدود. بدون آليات إبلاغ منهجية، فإن التكاملية المتصورة في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية غير مكتملة.

## التداعيات

تشير النتائج إلى أن الطبقة الإقليمية ليست غائبة ولكنها غير متماسكة بشكل كافٍ. يؤثر هذا الخلل على المنطق الهيكلي لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. بدون مشاركة مؤسسية من جانب الجماعة الاقتصادية الإقليمية، تكافح المعايير القارية للترجمة إلى توجيهات إقليمية، ويظل العدل عبر الحدود غير منسق بشكل كافٍ، وتضعف فجوات الرصد التماسك.

وفي الوقت نفسه، يحدد التقرير إمكانات كبيرة. لم يرفض أي من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تم فحصها الرؤية المعيارية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. يقوم البعض ببدء مناقشات حول الإطار أو دمج إشارات العدالة الانتقالية في الصكوك القائمة. يشير المسار إلى ظهور وعي متزايد بدلاً من الانفصال.

## التوجه الاستراتيجي

يقترح التقرير اتخاذ إجراءات منسقة عبر مستويات الحكم المختلفة. على المستوى القاري، يوصى بوضع نقاط تركيز منظمة، ومنصات تنسيق إقليمية، ومبادئ توجيهية نموذجية. وعلى المستوى الإقليمي، يتم إعطاء الأولوية لاعتماد أطر العدالة الانتقالية المخصصة، وإنشاء وحدات دائمة، وتضمين وظائف الرصد. يجب على الدول الأعضاء تسهيل التعاون ودعم التمويل الذي يمكن التنبؤ به. بإمكان الهيئات القضائية الإقليمية أيضاً دعم التنفيذ الإقليمي لمعايير العدالة الانتقالية.

توفر سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية إطاراً قارياً متماسكاً قائماً على التجربة والقيم الأفريقية. وتعتمد فعاليته على التكامل بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والقارية. يعكس المستوى الإقليمي حالياً التوافق المعياري ولكنه يعكس أيضاً الهشاشة المؤسسية. إن تعزيزها أمر ضروري ليس فقط لتنفيذ العدالة الانتقالية، ولكن أيضاً لتعزيز بنية السلام والحوكمة والتكامل الأوسع نطاقاً في أفريقيا.

## 2.1 المشهد المتطور للصراع في أفريقيا

لقد تميز التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا بدورات متكررة من الصراع العنيف والحكم الاستبدادي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا إلى الإبادة الجماعية في رواندا، والحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون والسودان، والقمع الاستبدادي في غامبيا وزيمبابوي، عانت القارة من أزمات لا تزال تعيد إنتاج المظالم عبر الأجيال.<sup>1</sup> هذه الصراعات ليست أحداثاً معزولة، بل هي متجذرة في عدم المساواة الهيكلية، والحوكمة الإقصائية، والظلم التوزيعي الذي لم يتم حله.<sup>2</sup>

وبالتالي، تواجه المجتمعات التي خرجت من الصراع في أفريقيا تحديات متعددة الأوجه مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، واستعادة الثقة المدنية، وإدارة التنوع، ومعالجة المحركات الهيكلية للعنف.<sup>3</sup> نادراً ما تكون أنظمة العدالة الجنائية التقليدية مجهزة للاستجابة للانتهاكات بهذا الحجم أو التعقيد السياسي، في حين أن عمليات السلام غالباً ما أعطت الأولوية للاستقرار على حساب العدالة. لقد تطورت العدالة الانتقالية استجابةً لهذه القيود.

في السياق الأفريقي، تجاوزت العدالة الانتقالية النهج الانتقامية الضيقة. في حين أن المساءلة الجنائية لا تزال محورية، فإن الممارسة تعكس بشكل متزايد طموحاً تحويلياً أوسع يشمل المصالحة والتعويضات والإصلاح المؤسسي والشفاء النفسي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية كضمانات لعدم التكرار.<sup>4</sup> تُظهر التجارب في جميع أنحاء القارة هذا التنوع في المناهج وأهمية الشرعية والمشاركة ومراعاة السياق.<sup>5</sup>

وفي الوقت نفسه، تستمر بيئة الصراع التي تعمل فيها العدالة الانتقالية في التطور. غالباً ما تتجاوز الصراعات الأفريقية المعاصرة الحدود الوطنية. تعمل الجماعات المسلحة عبر مختلف المناطق القضائية، وتؤثر تدفقات اللاجئين على الدول المجاورة، وتساهم الاقتصادات غير المشروعة وشبكات الموارد في استمرار العنف. ونتيجة لذلك، تواجه عمليات العدالة الانتقالية ذات الحدود الوطنية قيوداً هيكلية في تحقيق المساءلة واستعادة الحقيقة وعدم التكرار. أزمة شرق جمهورية

1 Leib, J. and Ruppel, S. (2021) 'The Dance of Peace and Justice' السلام الدولي، 28(5)، الصفحات من 783 إلى 812؛ باه، (2024) MS دور المحكمة المختلطة في غامبيا في ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال عهد يحيى جامع. بريتوريا: جامعة بريتوريا.

2 سليم، ي. وموريتي، ت. (2011) (Selim, Y. and Murithi, T.) "العدالة الانتقالية والتنمية: شركاء من أجل سلام مستدام في أفريقيا؟" مجلة بناء السلام والتنمية، 6(2)، ص 10-23.

3 سليم وموريتي (2011) Selim and Murithi

4 كابوا، (2022) Kabwa M.D) العدالة الانتقالية في أفريقيا: الآثار السياسية لسياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي على النساء والشباب في القارة. بريتوريا: جامعة بريتوريا؛ مويوكوبيتا، أ. (2024) Moyo-Kupeta A. "ثلاثة عقود من ممارسة العدالة الانتقالية في أفريقيا: تأملات في الدروس المستفادة نحو تحقيق العدالة التحويلية الأفريقية،" المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 18(2)، ص. 191-200.

5 نجانجي، ف. (2021) (Nganje F.) "الجان السلام المحلية وبناء السلام الشعبي في أفريقيا"، في تي. ماكنامي وم. مويانغوا (محرران). حالة بناء السلام في أفريقيا. Cham: Springer, pp. 123-142; Moyo-Kupeta, 2024 ;

الكونغو الديمقراطية،<sup>1</sup> ونزاع تيغراي الذي ينطوي على ديناميات عابرة للحدود مع إريتريا،<sup>2</sup> وعدم الاستقرار المطول في جنوب السودان تعتبر أمثلة توضيحية.

## 2.2 مشكلة البحث

وفي هذا السياق، توفر سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، التي تم اعتمادها في عام 2019، إطاراً معيارياً حاسماً. تقنن سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية الخبرة الأفريقية المتراكمة ويوضح نهجاً شمولياً يركز على الضحايا ويحول من أجل العدالة، ويشمل المساءلة والبحث عن الحقيقة والتعويضات والإصلاح المؤسسي والمصالحة وضمانات عدم التكرار.<sup>3</sup> والأهم من ذلك، أنها تبني بنية تنفيذ متعددة المستويات تشمل الحكومات الوطنية، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. في إطار هذا الهيكل، يحدد القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية مسؤوليات صريحة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، لدعم العمليات الوطنية، ومعالجة الأبعاد العابرة للحدود للصراع، وتنسيق الأطر الإقليمية والقارية، وتقديم الدعم السياسي والتقني.<sup>4</sup> وبالتالي فإن منطق السياسة القائم على مبدأي التبعية والتكامل يعتمد على طبقة إقليمية فعالة قادرة على الربط بين وضع المعايير القارية والتنفيذ الوطني.

ومع ذلك، وكما يشير هذا التقرير، فإن هذه الطبقة الإقليمية لا تزال متخلفة هيكلياً.<sup>5</sup> في حين تطورت التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتدير الأزمات بطريقة فعالة، وأظهرت قدرة في الوساطة والعقوبات وحتى التدخلات العسكرية، إلا أن مشاركتها في العدالة الانتقالية لا تزال غير متساوية ومجزأة وضعيفة المؤسسية.<sup>6</sup> غالباً ما يتم دمج العدالة الانتقالية ضمن أطر بناء السلام أو إعادة الإعمار بعد النزاع الأوسع نطاقاً بدلاً من اعتبارها مجالاً تنفيذياً متميزاً.

ينتج عن ذلك خلل هيكلي في بنية تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. تم تحقيق الاستقرار، لكن العدالة تأجلت. غالباً ما تعمل التدخلات الإقليمية على استعادة النظام الدستوري دون ترسيخ المساءلة، أو معالجة المظالم الهيكلية، أو دعم الإصلاح طويل الأجل.<sup>7</sup> ونتيجة لذلك، يتقلص الطموح التحويلي لبرنامج العدالة الانتقالية في الاتحاد الأفريقي في الممارسة العملية، وتستمر أنماط التكرار في سياقات مثل ليسوتو وزيمبابوي وجنوب السودان ومالي.

كان السؤال المركزي الذي وجهه الدراسة هو ما إذا كان المستوى الإقليمي المتصور في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يتطور إلى الجسر التنفيذي المطلوب لتحقيق العدالة المتناسكة

1 برادلي، إم إم وسفيسيفيتش، إم. (2024). Bradley M.M & Svicevic M. الدفاع الجماعي عن النفس وتدويل النزاعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مواد الحرب، معهد ليدر، ويست بوينت، 8 أبريل. متوفر في:

<https://lieber.westpoint.edu/collective-self-defense-internationalization-armed-conflicts-eastern-drc> (تم الاطلاع عليه: 11 ديسمبر 2025).

2 لجنة التحقيق في الإبادة الجماعية في تيغراي (CITG) (2025)، العنف الجنسي والجنساني الناجم عن الحرب في تيغراي، إثيوبيا: المجلد الأول، CITG، ميكيلي، تيغراي، إثيوبيا.

3 Moyo-Kupeta, 2024

4 الاتحاد الأفريقي. 2019. سياسة العدالة الانتقالية. اديس ابابا: الاتحاد الأفريقي، الفقرات 123-125

5 موريثي، ت. (2023). (Murithi T.) مقدمة: "سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ومساهمتها في السلام والأمن"، في الاتحاد الأفريقي والعدالة الانتقالية. الصفحات 1-26.

6 فيكتور أدوتولا، وريدي بيريكيتاب، وسيريل أوبي أوبي (Victor Adetula, Redie Bereketab and Cyril Obi) (محررون)، التجمعات الاقتصادية الإقليمية وبناء السلام في أفريقيا: الدروس المستفادة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) (Routledge 2021) 10–13

7 (Deleglise, D. (2021). "الاتجاهات في الوساطة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتحويل الصراعات على المدى الطويل". In: تي. ماكنامي وم. مويانغوا T. McNamee & M. Muyangwa (محرران)، حالة بناء السلام في أفريقيا: الدروس المستفادة لصناع السياسات والممارسين. Cham: Palgrave Macmillan, pp. 215–233.

والعابرة للحدود والتحويلية. ويرى التقرير بأن محدودية إضفاء الطابع المؤسسي على العدالة الانتقالية داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب ولاياتها الأساسية الموجهة نحو تحقيق الاستقرار ضمن هيكل السلام والأمن، تؤدي إلى عدم توافق هيكلي مع الإطار التحويلي للعدالة الانتقالية في الاتحاد الأفريقي، مما يضعف التكامل، ويقيد العدالة عبر الحدود، ويحد من التأثير العملي للسياسة.

## 2.3 أهداف الدراسة وأهميتها

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى فحص دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيزي للعدالة الانتقالية في أفريقيا وتقييم مدى توافق ممارساتها مع برنامج العدالة الانتقالية في أفريقيا. ويهدف هذا البرنامج تحديداً إلى:

- تقييم مساهمات التجمعات الاقتصادية الإقليمية في عمليات العدالة الانتقالية في القارة.
- تحديد القيود التي تحد من مشاركة لجان الأخلاقيات في العدالة الانتقالية.
- دراسة كيفية توافق تدخلات الجماعة الاقتصادية الإقليمية مع مبادئ وأركان سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.
- استكشاف السبل التي يمكن من خلالها التجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تدعم بشكل أكثر فعالية عمليات العدالة التحويلية والشاملة والمراعية للسياق.

تساهم هذه الدراسة في البحث العلمي والممارسة السياسية المتعلقة بالعدالة الانتقالية على مستويين. أولاً، تعالج هذه الدراسة ثغرة في أدبيات العدالة الانتقالية من خلال التركيز على المستوى الإقليمي. في حين تم إيلاء اهتمام كبير للعمليات الوطنية والإطار القاري، فقد حظي دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية باهتمام أقل نسبياً، على الرغم من موقعها الصريح ضمن سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. ونظراً لقربهم من ديناميات الصراع، ونفوذهم الدبلوماسي، وانخراطهم ضمن آلية السلام والأمن الأفريقية، فإن فهم دورهم في النظام البيئي للعدالة الانتقالية أمر ضروري وفي الوقت المناسب.

ثانياً، للدراسة صلة مباشرة بتنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. تعتمد فعالية السياسة على التكامل بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والقارية. مع تزايد ظهور خصائص عابرة للحدود في ديناميات الصراع، فإن ضعف ترسيخ العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي يعطل هذه السلسلة، مما يحد من التماسك والتنسيق عبر الحدود والتنفيذ المستدام.

بدون مشاركة اللجان الإقليمية القادرة على معالجة الديناميات السياسية والأمنية العابرة للحدود، تصبح العدالة الانتقالية الفعالة مقيدة إقليمياً بعوامل الصراع التي هي في الأساس إقليمية. تُبرز هذه السياقات الحاجة إلى مناهج إقليمية منسقة قادرة على موازنة الاستجابات السياسية والأمنية والقضائية.<sup>1</sup>

وبالإضافة إلى تطبيق العدالة الانتقالية، تتناول الدراسة أيضاً أهدافاً قارية أوسع. إن دمج العدالة الانتقالية مع أطر السلام والحوكمة الإقليمية له آثار على أجندة 2063 ومبادرة الاتحاد الأفريقي

"إسكات البنادق"، وكلاهما يعتمد على معالجة المحركات الهيكلية للصراع.<sup>1</sup> تتضرر برامج التكامل الاقتصادي والتنمية الإقليمية عندما تستمر أوجه القصور في العدالة. وهذا يعني أن السلام الدائم والازدهار الإقليمي مترابطان، وبالتالي فإن دمج عنصر العدالة في بنية السلام والأمن الإقليميين هو ضرورة هيكلية.

## 2.4 المنهجية

تعتمد هذه الدراسة تصميم بحث نوعي لدراسة كيفية وضع مراكز الأبحاث الإقليمية وعملها ضمن بنية تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. وينطلق هذا من فرضية مفادها أن مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بالعدالة الانتقالية لا يمكن فهمها من خلال ولاياتها الرسمية وحدها، ولكن يجب تقييمها من خلال الممارسات المؤسسية، والديناميات السياسية داخل مجال الممارسة، وخبرة الممارسين من مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال.

جمع البحث بين طريقتين أساسيتين. أولاً، تم إجراء تحليل وثائقي لأطر الاتحاد الأفريقي وبروتوكولات التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدراسات ذات الصلة لرسم خريطة للتوقعات المعيارية الموضوعية على لجان الأخلاقيات الإقليمية بموجب القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية للعدالة الانتقالية و خارطة طريق التنفيذ الخاصة بها. ثانياً، استندت الدراسة إلى خمس عشرة مقابلة شبه منظمة استهدفت الأفراد العاملين في عمليات العدالة الانتقالية بما في ذلك مسؤولي الجماعة الاقتصادية الإقليمية، وممارسي الاتحاد الأفريقي، والخبراء، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلي الضحايا. توفر هذه المقابلات نظرة ثاقبة حول كيفية إشراك التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الممارسة العملية، بما في ذلك القيود والأولويات والحقائق المؤسسية التي لا تظهر دائماً في الوثائق الرسمية.

تم تحليل البيانات موضوعياً، مع التركيز على المجالات الرئيسية مثل المساءلة والمشاركة والتنسيق عبر الحدود والقدرات والرصد. تم التعامل مع الاختلافات في وجهات النظر بين المشاركين في المقابلات كمؤشرات مهمة لكيفية فهم العدالة الانتقالية وتطبيقها على مستويات مختلفة. لم يتم التعامل مع المشاركة المحدودة من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية كقيد منهجي فحسب، بل كانعكاس للوضع الحالي للعدالة الانتقالية داخل المؤسسات الإقليمية. وبهذا المعنى، تشكل أنماط المشاركة وعدم المشاركة جزءاً من النتائج التجريبية للدراسة.

لا تسعى الدراسة إلى تقديم تصنيف مقارن للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، بل إلى تحديد الاتجاهات الهيكلية التي تشكل المشاركة الإقليمية في العدالة الانتقالية. وبالتالي فإن النتائج تعكس لحظة مؤسسية متطورة، وتسلط الضوء على أنماط التوافق المعياري إلى جانب الهشاشة التنفيذية داخل الطبقة الإقليمية لبنية سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

1 ديجيلا، دي إي وأميجان، سي كيه (2019). Degila, D. E. & Amegan, C. K. "هيكل السلام والأمن الأفريقي: استجابة أفريقية لتحديات السلام والأمن الإقليمية"، في كتاب أ. كولنازاروفا وف. بوبوفسكي A. Kulnazarova & V. Popovski (محرران) دليل بالغراف للمناهج العالمية للسلام. Cham: Palgrave Macmillan, pp. 393–410.

## 2.5 بنية التقرير

بعد هذه المقدمة، يحدد القسم 2 من التقرير إطار عمل سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية باعتباره الإطار المعياري والتحليلي الذي يوجه هذه الدراسة، مع إيلاء اهتمام خاص لتوضيحه للطبقة الإقليمية وبنية التكامل. يقدم القسم 3 لمحات وصفية عن مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ومجموعة شرق أفريقيا (إيكواس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، مع تسليط الضوء على كيفية تقاطع ممارساتها في مجال السلام والأمن مع توقعات العدالة الانتقالية.

ثم يقوم القسم 4 بتجميع الأنماط عبر المناطق، ودراسة الاتجاهات المتكررة والقيود الهيكلية ومجالات التوافق أو الاختلاف مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. يعتمد القسم 5 على هذه الأنماط من خلال تحليل مركز لما تكشفه عن آلية عمل بنية التنفيذ متعددة المستويات للسياسة، ولا سيما جدوى التكامل. ينتقل القسم 6 إلى التحليل الاستشراقي، ويحدد المسارات الاستراتيجية لتعزيز مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية عبر مختلف الجهات الفاعلة داخل الهيكل، بينما يضع القسم 7 هذه النتائج ضمن أطر الحوكمة والسلام القارية الأوسع. ويختتم التقرير في القسم 8 بالتفكير في آثار وجود طبقة إقليمية ضعيفة المؤسسية وضرورة توطيدها لتحقيق الطموح التحويلي للسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.



وبالتالي فإن  
النتائج تعكس  
لحظة مؤسسية  
متطورة، وتسلط  
الضوء على أنماط  
التوافق المعياري  
إلى جانب الهشاشة  
التنفيذية داخل  
الطبقة الإقليمية  
لبنية سياسة الاتحاد  
الأفريقي بشأن  
العدالة الانتقالية.

# إطار عمل سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية المعيارية والتحليلي

03

## 3.1 الرؤية التحويلية للسياسة

باعتبارها إطاراً قارياً بارزاً لمعالجة تركة الصراع والاستبداد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أفريقيا، فننت سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية وتنسقت الخبرات والدروس الأفريقية المتراكمة من ثلاثة عقود من ممارسة العدالة الانتقالية في نهج أفريقي مميز قائم على القيم المشتركة والتقاليد القانونية المتعددة والواقع السياقي.<sup>1</sup>

من لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا إلى العمليات في سيراليون ورواندا وتونس وغامبيا، تطورت العدالة الانتقالية بشكل متزايد لتعكس طموحاً أوسع يتجاوز معاقبة الجناة، بهدف إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها أوجه عدم المساواة الهيكلية، وإدارة التنوع السامة، والإقصاء المنهجي. في حين أن الخطاب المبكر للعدالة الانتقالية غالباً ما أكد على المساءلة الجنائية، فقد أظهرت الممارسة الأفريقية أن العدالة بدون مصالحة وإعادة توزيع وإصلاحات مؤسسية تترك أسس العنف سليمة.<sup>2</sup>

تعترف سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية بالعدالة الانتقالية باعتبارها نظاماً بيئياً شاملاً يشمل البحث عن الحقيقة، والمساءلة، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة، و ضمانات عدم التكرار. والأهم من ذلك، أنها تضع هذه الركائز ضمن أجندة تحويلية تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطرق مصممة لمنع الانتكاس إلى العنف. وفي هذا الصدد، يتوافق ذلك مع وجهة نظر كولين مورفي بأن العدالة الانتقالية لا ينبغي أن تقتصر على العناصر العقابية ولكن يجب تناولها من حيث كيفية مساهمتها في التحول المجتمعي العادل.<sup>3</sup>

تكمن المساهمة المميزة لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية في استنادها إلى القيم الأفريقية المشتركة. وهي تتبنى التقاليد الهجينة والترميمية المتأصلة في المجتمعات الأفريقية، وتعترف بشرعية الآليات التقليدية والمجتمعية إلى جانب المؤسسات الرسمية. لقد أثبتت تجارب مثل غاكাকা في رواندا وحوارات المصالحة المجتمعية في سيراليون أن المشاركة المحلية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاعتراف الجماعي بالضرر أمور لا غنى عنها في السياقات الأفريقية.<sup>4</sup> على الرغم من وجود بعض القيود، فقد عززت هذه الممارسات أهمية الشرعية والملكية الاجتماعية في عمليات العدالة.

1 سليمان أ. ديرسو، Solomon A Dersso سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي: توسيع آفاق العدالة الانتقالية (موجز سياسات مركز دراسة العنف والمصالحة، مايو 2021)  
2 Bell, C., Campbell, C. & Ní Aoláin, F. 2007, 'Transitional justice' (إعادة) صياغة مفهوم المجال، المجلة الدولية للقانون في السياق، المجلد. 3، رقم. 2، ص 88-81.  
3 ووكر، إم يو (2018) Walker, M.U (2018) "استيعاب العدالة الانتقالية: استكشاف كتاب كولين مورفي "الأسس المفاهيمية للعدالة الانتقالية"، مجلة الأخلاق العالمية، (2)14، ص 137-146. doi:10.1080/17449626.2018.1506997.  
4 كاباوا Kabawa، دكتور في الطب (2022) العدالة الانتقالية في أفريقيا: الآثار السياسية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية على النساء والشباب. بريتوريا: جامعة بريتوريا، ص 44-47.

ومن السمات الرئيسية الأخرى لهذه السياسة إصرارها على الإدماج كشرط معياري وعملي. يحدد هذا التقرير التأثير غير المتناسب للصراع على النساء والشباب والأطفال واللاجئين والنازحين داخلياً وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ويلزم بمشاركتهم الفعالة في عمليات العدالة الانتقالية. لم يتم تأطير إدراجهم بعبارات رمزية، بل تم التأكيد عليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من معالجة الأسباب الجذرية للصراع التي تتبع من التهميش والتوزيع غير العادل للسلطة والموارد.<sup>1</sup> علاوة على ذلك، تربط هذه السياسة بين الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة الحوكمة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والعدالة الانتقالية، مما يربط بين آلية السلام والأمن الأفريقية وآلية الحوكمة الأفريقية.<sup>2</sup> وبالتالي فإن العدالة الانتقالية هي جزء من الالتزام القاري بالسلام المستدام والحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة المنصوص عليها في أجندة 2063.

**وبالتالي فإن العدالة الانتقالية هي جزء من الالتزام القاري بالسلام المستدام والحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة المنصوص عليها في أجندة 2063.**



إلا أن هذا الطموح التحويلي يعتمد على التنفيذ المتناسك والإرادة السياسية والقدرة المؤسسية وتعبئة الموارد، والأهم من ذلك، التأزر. إن بنية التنفيذ متعددة الأطراف لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية هي اعتراف بهذا الواقع، وبالتالي، فهي توزع المسؤولية عبر الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والقارية والمجتمعية. وفي هذا النموذج يصبح دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية محورياً من الناحية التحليلية.

## 3.2 الطبقة الإقليمية بموجب القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

ينص القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية على أن تكون التجمعات الاقتصادية الإقليمية داعمة أساسية للعمليات والمبادرات الوطنية لمعالجة الأبعاد الإقليمية والعبارة للحدود للصراع، ويكلفها بتقديم الدعم الدبلوماسي والتقني والموارد، ووضع آليات لدعم برامج العدالة الانتقالية بما يتماشى مع مبادئ السياسة.<sup>3</sup> تُقر هذه السياسة بالعديد من العوامل الدافعة والديناميات والنتائج المترتبة على الصراع في أفريقيا والتي تتجاوز نطاق الاختصاصات الوطنية البحتة. تشكل تحركات الجماعات المسلحة، وتدفقات اللاجئين، وشبكات التجارة غير المشروعة، فضلاً عن التحالفات السياسية العابرة للحدود، جميعها، التضاريس التي يجب أن تعالج فيها عمليات العدالة الانتقالية الوطنية تركة الصراع.

لذلك، ترفض سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية حصر العدالة الانتقالية في حدود الدولة، ويدعو بدلاً من ذلك إلى التعاون والتناسك والتكامل عبر مستويات الحكم، حيث تقدم التجمعات الاقتصادية الإقليمية الدعم للعمليات الوطنية بحكم موقعها الفريد في معالجة الأبعاد الإقليمية والعبارة للحدود للصراع. على الرغم من أن الدول الأعضاء تحتفظ بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ العدالة

1 المرجع نفسه؛ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، القسم 3

2 موريتي، 2024، Murithi، ص 10-13

3 الاتحاد الأفريقي، 2019، سياسة العدالة الانتقالية، اديس ابابا: الاتحاد الأفريقي، الفقرات 123-125

الانتقالية، فمن المتوقع أن تعمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية على الربط بين وضع المعايير في الاتحاد الأفريقي والعمليات المملوكة وطنياً، وتوفير الدعم السياسي المبكر في الحالات التي تكون فيها المبادرات المحلية مقيدة بالقدرات أو الحساسيات السياسية.

تؤكد الحقائق التجريبية المستقاة من أمثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغيرها على أهمية هذا الهيكل متعدد الطبقات. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يساهم التدخل الخارجي والتحالفات العسكرية الإقليمية والجماعات المسلحة العابرة للحدود في ديناميات الصراع.<sup>1</sup> وبالتالي يتطلب الأمر مشاركة إقليمية لتحقيق الإنصاف الناجح. وبالمثل، في نزاع تيغراي، ارتكبت انتهاكات من خلال مزيج من الأعمال العسكرية الداخلية والخارجية، مما قد يعقد النطاق القضائي للآليات الوطنية في عملية العدالة الانتقالية المقترحة.<sup>2</sup> في جنوب السودان، يوضح النزوح عبر الحدود إمكانات مماثلة لمساهمات التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية. في مثل هذه السياقات، تتوقع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية القيود المحتملة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية ودمجها ضمن بنيته تحديداً للاستجابة لهذه الديناميكيات.

لكن هذا لم يتجلى فعلياً في الممارسة العملية. في حين يعترف الاتحاد الأفريقي بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها ركائز أساسية لهيكل السلام والأمن القاري، حيث تُظهر دبلوماسيتها الوقائية ووساطتها وعقوباتها وحتى تدخلاتها العسكرية قدرة تنفيذية كبيرة في إدارة الأزمات واستعادة النظام الدستوري، إلا أن هذه التجمعات لم تنتج بعد لتؤدي دوراً مماثلاً في العدالة الانتقالية.<sup>3</sup>

ويتضح هذا النمط في حالة غامبيا، حيث كان للاستجابة الإقليمية دور فعال في استعادة النظام الدستوري، لكنها لم تتطور إلى مشاركة مستدامة مع هيكل العدالة الانتقالية في البلاد. ويمكن ملاحظة مسارات مماثلة في زيمبابوي وليسوتو، حيث نجحت الوساطة في تأمين تسويات سياسية قصيرة الأجل دون تضمين عمليات مساءلة أوسع أو إصلاحات هيكلية. تُظهر هذه الأمثلة ميل التدخلات الإقليمية إلى ترسيخ الاستقرار الفوري مع ترك أجندة العدالة والتحول دون مصاحبة أو معالجة.

والنتيجة هي وجود فجوة في التنفيذ ضمن البنية متعددة الطبقات التي تم تصورها في القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. عندما لا تقوم التجمعات الاقتصادية الإقليمية بإضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة العدالة الانتقالية المستدامة، لا يمكن تحقيق الرؤية الشاملة للإطار بشكل كامل، وقد يفسح المجال أمام أجنادات مدفوعة خارجياً قد لا تعكس الأولويات الإقليمية أو ديناميات الصراع المعاشة.

1 مركز الدراسات الاستراتيجية الأفريقية، "الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدخل مرحلة جديدة خطيرة" (2023) <https://africacenter.org/spotlight/drc-conflict-new-phase> تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026.

2 تي جي ويلديميثيل TG Weldemichel، حرب تيغراي: الجغرافيا الحديثة للعنف الجماعي وسياسات التخفي (2025) مجلة دراسات الصراع الأفريقي (أو المجلة المناسبة) <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0962629825000307> تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 فبراير 2026.

3 موريثي، ت. (2023) (Murithi T.) مقدمة: "سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ومساهمتها في السلام والأمن"، في الاتحاد الأفريقي والعدالة الانتقالية. الصفحات 1-26.

### 3.3 معايير القياس

يعتمد هذا التقرير على سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية كعدسة تحليلية أساسية، مستخدماً المعايير والتوقعات المعتمدة في السياسة كأساس معياري. وبالتالي، يتطلب هذا الأمر الاهتمام بما إذا كانت التجمعات الاقتصادية الإقليمية قد استوعبت الالتزامات المعيارية للسياسة ضمن أطرها الخاصة، وما إذا كان يتم الاعتراف بالعدالة الانتقالية كمجال متميز ومتعمد للمشاركة. ويتطلب الأمر أيضاً مراعاة الحقائق المؤسسية التي تعمل ضمنها التجمعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك توافر الهياكل والخبرات والموظفين والموارد المالية القادرة على تقديم دعم ذي مغزى للعمليات الوطنية.

لا تقل أهمية عن ذلك الطريقة التي تتخبط بها التجمعات الاقتصادية الإقليمية سياسياً في السياقات الانتقالية، لا سيما عندما تتقاطع مسائل المساءلة مع ترتيبات السلام ومخاوف السيادة. إن مدى انعكاس ممارساتهم لتوجه سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية والمتمحورة حول الضحايا أمر ذو صلة أيضاً، وكذلك قدرتهم على التعامل مع ديناميات الصراع عبر الحدود من خلال إطار العدالة بدلاً من التنسيق الأمني وحده. بالإضافة إلى ذلك، يأخذ التقييم في الاعتبار مشاركة اللجان الاقتصادية الإقليمية مع آليات المساءلة الإقليمية، وتعاونها في الملاحظات القضائية أو ترتيبات المساءلة المختلطة، ومدى وجود القدرة على الرصد والمتابعة وتعبئة الموارد.

يوضح تقييم هذه الأبعاد كيف تتوافق أو تختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية عن بنية التنفيذ متعددة الطبقات المتصورة بموجب القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. وبذلك، يساعد التقرير في الإجابة على السؤال الرئيسي حول ما إذا كان المستوى الإقليمي يتطور إلى الجسر التحويلي الذي تصوره السياسة، أو ما إذا كان لا يزال محصوراً في نموذج الاستقرار المرتبط بنهج إدارة الصراع التقليدية.

لا تقل أهمية عن ذلك الطريقة التي تتخبط بها التجمعات الاقتصادية الإقليمية سياسياً في السياقات الانتقالية، لا سيما عندما تتقاطع مسائل المساءلة مع ترتيبات السلام ومخاوف السيادة.

# نبذة عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية



يقدم هذا القسم لمحات وصفية عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية المختارة لغرض محدد هو تحديد كيفية تقاطع منطق الاستقرار الذي يحدد معظم ممارسات التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ضمن بنية السلام والأمن الأوسع، مع رؤية العدالة التحويلية المضمنة في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، أو تداخلها معها، أو إزاحتها لها، والتي توطن العدالة الانتقالية كعملية لمعالجة المحركات الهيكلية للصراع من خلال دمج المساءلة والمصالحة والعدالة التوزيعية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية سعياً وراء عدم التكرار.

## 4.1 التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

تأسس التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في عام 1975 بهدف رئيسي هو تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الإقليمية. تمحورت مهمته التأسيسية حول الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والتجارة والتكامل النقدي. إلا أن الواقع السياسي في غرب إفريقيا سرعان ما غير مساره المؤسسي. كشفت الحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون عن حدود تفويض التكامل الاقتصادي البحث في منطقة زعزعتها الصراعات المسلحة وانهيار الأنظمة والفضائح الجماعية.

لقد رسّخ بروتوكول عام 1999 المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن هيكل السلام والأمن الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). وقد أضفى ذلك طابعاً رسمياً على التحول من الوساطة المؤقتة إلى التدخل الأمني الإقليمي المنظم.<sup>1</sup> وقد تم تعزيز ذلك لاحقاً من خلال إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لمنع النزاعات لعام 2008، والذي وسع نطاق الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وإصلاح الحوكمة وعمليات حفظ السلام. وهكذا تطورت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) من كتلة اقتصادية إلى جهة فاعلة أمنية في الخطوط الأمامية ضمن آلية السلام والأمن الأفريقية، مع قدرة تنفيذية على نشر مهام عسكرية وفرض العقوبات.

### أسلوب إدارة النزاعات

لقد جمع نهج إدارة النزاعات الذي تتبعه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بين الدبلوماسية والضغط القسري والانتشار العسكري. في ليبيريا (1990) وسيراليون (1997-1998)، هدفت عمليات نشر مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار (ECOMOG) التابعة للمجموعة الاقتصادية

1 بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) (1999) المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن. متوفر في: <https://amaniafrica-et.org/wp-content/uploads/2021/04/Protocol-Relating-to-the-Mechanism-for-Conflict-Prevention-Management-Resolution-Peace-Keeping-and-Security-1999.pdf> (تم الاطلاع عليه: 11 فبراير 2026).



كان المنطق  
السائد في جميع  
هذه التدخلات هو  
استعادة النظام  
الدستوري من خلال  
أدوات التجمعات  
الاقتصادية الإقليمية  
المتمثلة في خرائط  
الطريق المتفاوض  
عليها، والضغط  
الدبلوماسي، وآليات  
الامتثال، وقوة  
الردع.

لدول غرب إفريقيا إلى تحقيق الاستقرار في الأراضي، وتأمين الممرات الإنسانية، وخلق مساحة سياسية لمفاوضات وقف إطلاق النار. في غينيا بيساو (2012)، نشرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو (ECOMIB) لدعم السلطات الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني. في كوت ديفوار (2003)، قامت بعثة الإكواس في كوت ديفوار (ECOMICI) برصد الأعمال العدائية ودعم الحوار السياسي.<sup>1</sup>

وفي الآونة الأخيرة، في غامبيا (2016-2017)، جمعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بين الوساطة والتهديد الموثوق باستخدام القوة عندما رفض الرئيس السابق يحيى جامع التخلي عن السلطة بعد الهزيمة الانتخابية.<sup>2</sup> ساهم نشر التدخل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في غامبيا (إيكويس) في استقرار المرحلة الانتقالية واستعادة النظام الدستوري. في مالي وبوركينا فاسو، وبعد الانقلابات، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) تدابير تعليق وفرض عقوبات سعياً وراء عمليات انتقال بقيادة مدنية.<sup>3</sup>

كان المنطق السائد في جميع هذه التدخلات هو استعادة النظام الدستوري من خلال أدوات التجمعات الاقتصادية الإقليمية المتمثلة في خرائط الطريق المتفاوض عليها، والضغط الدبلوماسي، وآليات الامتثال، وقوة الردع. وقد صاغت المنظمة نهجها بشكل متزايد على أنه موجه نحو الأمن البشري، مدعوماً ببروتوكولات الحوكمة والديمقراطية. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من نفوذها لا يزال مدفوعاً بالامتثال، مع إعطاء الأولوية للاستعادة السريعة للشكل الدستوري.

1 أدريمي أجيبوا وجبريل أغبولاد شيتو Aderemi Ajibewa and Jubril Agbolade Shittu، "نحو نهج لبناء السلام يركز على الأمن الإنساني: تجارب ودروس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في المجتمع المدني وبناء السلام في أفريقيا (2021) Routledge؛ بابا حبيب يحيى Bappah Habibu Yaya، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعزيز الحكم الديمقراطي في غرب أفريقيا" (2014) (1)2 مجلة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية 87-93؛ تشوكوميكا ب إيزي، "منظمات المجتمع المدني وجدول أعمال السلام والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: دراسة حالة لشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام (WANEP) المجتمع المدني وبناء السلام في أفريقيا (2021) Routledge 69-74

2 Eze, 2021

3 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، "البيان الختامي: القمة الاستثنائية الرابعة لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوضع السياسي في مالي (أكرا، 9 يناير 2022)؛ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البيان الختامي: القمة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوضع السياسي في بوركينا فاسو (مؤتمر عبر الفيديو، 28 يناير 2022).

## المشاركة في العدالة الانتقالية

كان انخراط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في العدالة الانتقالية أكثر وضوحاً نسبياً من انخراط التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، على الرغم من أنه لا يزال في طور التطور. في أبريل 2019، عقدت مجموعة إيكواس اجتماعاً ضمّ جهات فاعلة من المجتمع المدني لمراجعة مسودة دليل الوصول إلى العدالة والعدالة الانتقالية، وهو جزء من مشروع العدالة الانتقالية التابع للمجموعة والذي يهدف إلى توجيه الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية متعددة الأبعاد.

على المستوى الاستراتيجي، تحدد رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 2050 العدالة الانتقالية والمصالحة كأولويات لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع.<sup>1</sup> إن أكثر الأمثلة العملية على انخراط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتزايد في العدالة الانتقالية هو تعاونها مع غامبيا في إنشاء محكمة خاصة (محكمة مختلطة) لمحاكمة جرائم عهد جامي. من خلال لجنة فنية مشتركة بين إيكواس وحكومة غامبيا، تم صياغة النظام الأساسي والتحقق من صحته. لقد وفرت الموافقة الإقليمية من قبل رؤساء الدول أساساً قانونياً وشرعية جماعية لم يكن من الممكن لآلية وطنية بحتة أن تولدها.<sup>2</sup>

**يُظهر هذا التدخل القدرة على توفير غطاء سياسي  
وأساس قانوني وتضامن إقليمي لعمليات المساءلة التي  
قد تواجه مقاومة قضائية لولا ذلك.**



يُظهر هذا التدخل القدرة على توفير غطاء سياسي وأساس قانوني وتضامن إقليمي لعمليات المساءلة التي قد تواجه مقاومة قضائية لولا ذلك.

### التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

من الناحية المعيارية، أقرت مجموعة الإيكواس بالعدالة الانتقالية كعنصر من عناصر تحقيق الاستقرار بعد النزاع. وعلى الصعيد المؤسسي، فقد أظهرت استعداداً لدعم آليات المساءلة، وبفضل ذلك، أظهرت قدرة على تحويل الملاحظات القضائية الحساسة سياسياً إلى التزامات إقليمية تستند إلى معاهدة.

ومع ذلك، فإن العدالة الانتقالية ليست مؤسسة قائمة بذاتها ضمن هيكل المجموعة الإيكواس. لا يزال جزء كبير من مشاركة مركز الحوار الإقليمي متصلاً في برامج الأوسع نطاقاً لبناء السلام والحوكمة. على سبيل المثال، صدرت القرارات الأخيرة في غامبيا في الغالب على مستوى الدولة. لم يكن رصد تنفيذ العدالة الانتقالية، مثل متابعة توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة في غامبيا، واضحاً أيضاً.

وقد حدث إدماج المجتمع المدني في مجموعة الإيكواس في الغالب ضمن سياقات منظمة. فعلى سبيل المثال، يشارك المجتمع المدني الغامبي في اللجنة الفنية المشتركة لتصميم المحكمة الهجينة، لكن المشاركة الإقليمية الأوسع نطاقاً التي تركز على الضحايا لا تزال ضعيفة.

1 مركز دراسة العنف والمصالحة (CSV) (بدون تاريخ) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. African Transitional Justice Hub. متوفر في: <https://atjhub.csvr.org.za/economic-community-of-west-african-states> (تم الاطلاع عليه: 12 فبراير 2026).  
2 اللجنة الدولية للحقوقيين (2024) غامبيا: دول غرب أفريقيا تتفق على إنشاء محكمة لمحاكمة جرائم عهد يحيى جامع. 16 ديسمبر. متوفر في: <https://www.icj.org/gambia-west-african-states-agree-on-court-for-jammeh-era-crimes> (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 12 فبراير 2026)

## الفجوات الهيكلية

إن انسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر من المجموعة في يناير 2025 يسلط الضوء على حدود نهج الامتثال أولاً الذي يعطي الأولوية للعودة الدستورية دون تضمين العدالة التحويلية. في حين أظهرت الإيكواس قوة تنفيذية في الاستجابة للأزمات، إلا أن مشاركتها في العدالة الانتقالية تحتاج إلى أن تكون أكثر شمولاً ومؤسسية. بدون دمج المساءلة، ودعم الإصلاح الهيكلي، والمشاركة في مبادرات الرصد كجزء من نموذجها لتحقيق الاستقرار، قد تستمر في مواجهة انتكاسات في جهودها لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

## 4.2 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

إن دخول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في إدارة النزاعات، مثل دخول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، لم يكن في الأصل تصميمًا معياريًا بل ضرورة سياسية. تأسست المنظمة في المقام الأول من أجل التعاون الإقليمي والتنسيق الاقتصادي، إلا أن تكرار الأزمات السياسية في دول مثل ليسوتو وزيمبابوي ومدغشقر أجبر المنظمة على تولي مسؤوليات الوساطة والاستقرار.

ومع ذلك، لا تزال طبيعة جماعة سادك حكومية دولية وواعية بالسيادة. إن عملية صنع القرار تستند إلى التوافق وتتشكل وفقًا لمبادئ المعاهدة التي تعطي الأولوية لعدم المواجهة والتسوية التفاوضية على الإنفاذ القسري.<sup>1</sup>

### أسلوب إدارة النزاعات

اتخذت تدخلات جماعة السادك في الغالب أشكالاً دبلوماسية ووساطة من النخب. في زيمبابوي (2007-2013)، سهّلت الجماعة الحوار في أعقاب العنف الانتخابي وقمع الدولة، والذي بلغ ذروته في الاتفاق السياسي العالمي. تعرضت الوساطة لانتقادات بسبب تركيزها الضيق على الترتيبات المؤسسية للانتخابات وتقاسم السلطة بين النخبة السياسية. في حين أن هذا أدى إلى استقرار العملية الانتخابية، إلا أن القمع المنهجي وهيمنة القطاع الأمني وتآكل الحريات المدنية استمر.<sup>2</sup>

في ليسوتو، أدت دورات عدم الاستقرار المتكررة، بما في ذلك محاولات الانقلاب المزعومة والتدخل العسكري في السياسة، إلى تسهيل الحوار من قبل جماعة السادك وتشجيع الإصلاحات الدستورية والأمنية، لا سيما بعد تدخلاتها في الفترة 1998-1999، والوساطة المتجددة في الفترة 2014-2015، والمهمة الوقائية في الفترة 2017-2018،<sup>3</sup> ومع ذلك، كانت آليات الإنفاذ ضعيفة، مما يؤكد وجود قصور في أدوات المساءلة. تشير ديمفو ديلبيليز Dimpho Deleglise إلى أن الجماعة الإنمائية

1 2021، Deleglise، ص 233-215

2 فريدريك سودرباوم ورودرغو تافاريس Fredrick Soderbaum and Rodrigo Tavares، "التجمعات الاقتصادية الإقليمية وبناء السلام في أفريقيا" في تي ماكنامي وإم مويانغوا T McNamee and M Muyangwa (محرران)، حالة بناء السلام في أفريقيا: الدروس المستفادة لصناع السياسات والممارسين (94-71) (2021) Palgrave Macmillan.

3 خابيلي ماتلوسا وموكتسي كالي Khabele Matlosa and Moeketsi Kali، "أهمية سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي في ليسوتو: نحو سلام مستدام (2025) (2)25" المجلة الأفريقية لحل النزاعات 56.

للجنوب الأفريقي لم تفرض عقوبات على الدول الأعضاء لعدم امتثالها للاتفاقيات التي تم التوصل إليها عن طريق الوساطة.<sup>1</sup>

وبالمثل، في مدغشقر (2009-2014)، توسطت السادك في وضع خارطة طريق انتقالية في أعقاب تغيير غير دستوري للحكومة. ومع ذلك، ظل التركيز إجرائياً، على استعادة النظام الدستوري، والانتخابات، والتوصل إلى تسوية تفاوضية بين النخب. لم تكن آليات العدالة الانتقالية التي تعالج المظالم الهيكلية أو المساءلة مضمنة في بنية التسوية.<sup>2</sup>

وهكذا، في جميع هذه السياقات، أظهرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نفوذاً دبلوماسياً وقوة حشد، حيث عملت بفعالية كمدير للأزمات ومحاوّر. ومع ذلك، أعطت تدخلاتها الأولوية لوقف الأعمال العدائية واستعادة النظام الدستوري على حساب إعادة هيكلة الاقتصادات السياسية للصراع.<sup>3</sup>

## المشاركة في العدالة الانتقالية

لا يوجد لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطار عمل مستقل للعدالة الانتقالية. وقد وافقت المنظمة مؤخراً على مسودة إطار عمل بشأن إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع والعدالة الانتقالية، مما يشير إلى اعتراف متزايد ومستوى معين من التركيز.<sup>4</sup> غير أن الاندماج المفاهيمي بين إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع والعدالة الانتقالية قد يثير بعض المخاوف. كما لوحظ في المقابلات، فإن الخلط بين بناء السلام والعدالة الانتقالية يُخاطر بإدراج العدالة الانتقالية ضمن منطلق الاستقرار في نموذج إدارة الصراع، مما يُضعف أسس العدالة والتحول في العدالة الانتقالية.<sup>5</sup>

لا يوجد لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطار عمل مستقل للعدالة الانتقالية.



## التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

من الناحية المعيارية، تعترف الجماعة بالعلاقات بين السلام والحوكمة والعدالة، كما يتضح من إدراجها للعدالة الانتقالية ضمن إطار عملها الخاص بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع. يبقى أن نرى كيف يتوافق هذا التفويض مع النظام البيئي لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. على الصعيد المؤسسي، لا توجد وحدات متخصصة في العدالة الانتقالية أو هيكل توظيف مخصصة للعدالة الانتقالية، ولا يزال الانخراط فيها مضمناً في ملفات السلام والأمن.

1 Deleglise، 2021 ص. 224-227.  
2 المرجع نفسه، الصفحات 215-216، 227.  
3 فريدريك أونديتي Fredrick Onditi وآخرون، "هندسة السلام والأمن الأفريقية: هل هي تناسب الغرض؟ في إعادة تصور المجتمعات الأمنية (سبرينغر 2021) ص 127.  
4 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، "مجلس وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يناقش القضايا الإقليمية استعداداً للقمة الخامسة والأربعين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أنتاناناريفو، مدغشقر" (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، 14 أغسطس 2025) <https://www.sadc.int/latest-news/sadc-council-ministers-discuss-regional-issues-preparation-45th-sadc-summit>  
تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 فبراير 2026.  
5 هيرمان Herman وآخرون هل تُهمش خطة إعادة الإعمار لما بعد النزاع التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي العدالة الانتقالية؟ ISS Africa (ISS Today، 21 مايو 2021) <https://issafrica.org/iss-today/does-sadc-s-post-conflict-reconstruction-plan-marginalise-transitional-justice> تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 فبراير 2026.

فيما يتعلق بالمساءلة، فإن نهج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يتشكل بفعل حساسية السيادة التي تحد من التدخلات إلى نهج قائم على التوافق وتقييد استعدادها لمواجهة أوجه القصور المتأصلة في الحوكمة.<sup>1</sup>

ولا يزال تمثيل المجتمع المدني ضعيفاً أيضاً. في ظل هيمنة النخب على عمليات الوساطة، يبدو أن هناك آليات مؤسسية محدودة لمشاركة المجتمع المدني أو الضحايا.<sup>2</sup>

## الفجوات الهيكلية

إن براعة جماعة السادك في التفاوض على السلام السياسي لا تمتد إلى قيادة التحول السياسي. لقد ساهم نموذج الاستقرار الخاص بها بلا شك في تحقيق توازن مؤقت في سياقات الصراع داخل الدول الأعضاء، أو ضمن هذا التوازن، ولكن لا توجد مبادرات واضحة لمعالجة دوافع التكرار. وهنا يكمن دور دمج العدالة الانتقالية كركيزة تنفيذية شاملة، بدلاً من كونها ملحقاً بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، في تمثيل تحول أقوى من إدارة عدم الاستقرار نحو تمكين السلام الدائم.

## 4.3 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

انبثقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيغاد) من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والتي ركزت في البداية على الجفاف والأزمات البيئية. أدى إعادة تشكيلها في عام 1996 إلى توسيع نطاق ولايتها لتشمل السلام والأمن اعترافاً بعدم الاستقرار المزمن في القرن الأفريقي. لقد عانت العديد من الدول الأعضاء إما من حروب متكررة، أو تمردات عابرة للحدود، أو تفكك الدولة.

لقد ساهم الترابط بين الضغوط البيئية والتخلف والصراعات العنيفة في تشكيل التطور المؤسسي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).<sup>3</sup> من خلال آليات مثل آلية الإنذار المبكر والاستجابة للنزاعات (CEWARN)، قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) بإضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية الوقائية وقدرات الوساطة.<sup>4</sup>

### أسلوب إدارة النزاعات

أدت وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في اتفاقية السلام الشاملة في السودان (2005) إلى إنهاء سنوات من الحرب الأهلية رسمياً ووضع بروتوكولات منظمة بشأن تقاسم السلطة

1 Deleglise, 2021، ص 220.

2 أونديتي Onditi وآخرون، 2021، الصفحات 128-129.

3 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، دليل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) (إيغاد 2020) ص 20.

4 ساتي، ن. (Satti, N(2020) "الدروس المستفادة من مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في عملية السلام في السودان (1993-2005)"، في: ف. أدوتولا، ر. بيريكيتاب، و س. أوبي V. Adetula, R. Bereketeab and C. Obi (محررون) التجمعات الاقتصادية الإقليمية وبناء السلام في أفريقيا: الدروس المستفادة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). London: Routledge, p 138-145. <https://doi.org/10.4324/9781003093695-10>



يمثل الإطار الإقليمي  
المقترح للعدالة  
الانتقالية التابع  
للهيئة، والذي تم  
إطلاقه في فبراير  
٢٠٢٦ بدعم من  
الاتحاد الأفريقي  
وشركاء آخرين،  
تركيزاً واعداً على  
العدالة الانتقالية  
كمجال متميز.

وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية.<sup>1</sup> بعد عودة جنوب السودان إلى الصراع في عام 2013، توسطت هيئة إيغاد في اتفاقية حل النزاع في جنوب السودان لعام 2015 واتفاقية حل النزاع في جنوب السودان المنشطة لعام 2018. وقد أنشأت آلية مراقبة وتحقق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMVM) لتوفير إشراف مستدام.<sup>2</sup>

على الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في بناء السلام في المنطقة، إلا أن اتفاقيات السلام كافتحت لتفكيك أنظمة المحسوبة العسكرية الراسخة، كما أن المفاوضات التي تركز على النخب قلصت المشاركة وحدت من الإصلاح الهيكلي. على الرغم من أن قوتها تكمن في التجمعات الدبلوماسية والشرعية الإقليمية، إلا أن هذه الأمور لا تملك قوة تحويلية تذكر أو معدومة تتجاوز استعادة النظام السياسي.

### المشاركة في العدالة الانتقالية

في حين أن عملية اتفاقية السلام الشامل في السودان واتفاقيات جنوب السودان قد تضمنت أحكاماً تتعلق بالمصالحة والإصلاح المؤسسي، إلا أن مشاركة إيغاد في العدالة الانتقالية كانت محدودة.<sup>3</sup> تم تضمين أحكام العدالة الانتقالية في اتفاقية السلام والعدالة الانتقالية في جنوب السودان، بما في ذلك أحكام إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان، ولجنة الحقيقة والمصالحة والشفاء، بالإضافة إلى هيئة التعويضات والجبر.<sup>4</sup> ومع ذلك، كان دور الهيئة المؤسسي أكثر وضوحاً في الوساطة ومراقبة وقف إطلاق النار منه في تفعيل آليات المساءلة هذه.<sup>5</sup>

تؤكد المقابلات أن العدالة الانتقالية ليست بعد ركيزة مستقلة داخل هيئة إيغاد وأنه لا توجد وحدة متخصصة في العدالة الانتقالية. وقد شملت المشاركة المتعلقة بالعدالة الانتقالية ورش عمل للتوعية ومشاورات من أجل صياغة إطار إقليمي.

1 أليكس دي وال Alex de Waal، السياسة الحقيقية في القرن الأفريقي: المال والحرب وأعمال السلطة (132-107 Polity Press 2015)؛ سالي هيلي Healy Sally، "صنع السلام في خضم الحرب: تقييم مساهمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي (2009)، ورقة عمل رقم 59، مركز أبحاث الدول الأزمات، 18-24 <https://eprints.lse.ac.uk/28427> تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 فبراير 2026.

2 أليكس دي وال Alex de Waal، السياسة الحقيقية في القرن الأفريقي (دار بوليتي للنشر 2015) 205-214

3 ساتي Satti، 2021، ص 139-142

4 اتفاقية حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (الموقعة في 17 أغسطس 2015) الفصل الخامس؛ اتفاقية منقحة لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (الموقعة في 12 سبتمبر 2018) الفصل الخامس <https://peacemaker.un.org/node/1577> و <https://peacemaker.un.org/node/1845> تم الاطلاع عليها في 20 فبراير 2026.

5 أليكس دي وال، 2015، ص 205-214

يمثل الإطار الإقليمي المقترح للعدالة الانتقالية التابع للهيئة، والذي تم إطلاقه في فبراير 2026 بدعم من الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، تركيزاً واعداً على العدالة الانتقالية ك مجال متميز.<sup>1</sup> ومع ذلك، وبالنظر إلى واقع المنظمة الحالي وخبراتها ومواردها، فإن قدرتها على الحفاظ على مثل هذا الإطار وتنفيذه لا تزال محدودة.

## التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

تُقر هيئة الإيغاد بأهمية العدالة الانتقالية في اتفاقيات السلام، بل وتقر بضرورة وجود إطار عمل محدد للعدالة الانتقالية. في غياب هيكل متخصص للعدالة الانتقالية، يتم التعامل مع العدالة الانتقالية من قبل مسؤولين مسؤولين عن ملفات متعددة، ويقتصر التفاعل على التوعية والتدريب.

فيما يتعلق بالمساءلة، فإن الحقائق السياسية، ولا سيما دمج الجناة المزعومين في الحكومات الانتقالية، قد حدثت من التقدم، ولا تزال تدخلات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) تقتصر في الغالب على بُعد إدارة النزاعات، بدلاً من أن تجسد نهجاً إقليمياً متماسكاً للعدالة الانتقالية.

## الفجوات الهيكلية

مشاركة هيئة الإيغاد في مجال العدالة الانتقالية حالياً محدودة ضمن نموذج من التسويات التي تقودها النخب، نظراً لاعتبارات الحساسية السيادية، والقدرات المحدودة، وقيود الموارد. من الأمور المباشرة وجود آليات لتطوير إطار عمل لمشاركة إقليمية مخصصة في مجال العدالة الانتقالية. سيكون من الأهمية بمكان أن يتماشى هذا الإطار مع البنية القارية ل سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ومبادئ التكامل والتبعية الخاصة بها.

## 4.4 جماعة شرق أفريقيا

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

تم تصميم منطقة شرق أفريقيا، التي أعيد تأسيسها في عام 1999، كمشروع تكاملي تدريجي يتمحور حول الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد النقدي، وفي نهاية المطاف الاتحاد السياسي. كان منطوق تأسيسها اقتصادياً وتكاملياً. كما هو الحال مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، فإن انتشار الصراع العنيف وعدم الاستقرار السياسي داخل الدول الأعضاء قد أجبرها على التوسع إلى ما هو أبعد من التجارة.<sup>2</sup>

تزامن انضمام رواندا وبوروندي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال مع تزايد التحديات الأمنية. من خلال العمل ضمن إطار عمل آلية السلام والأمن الأفريقية الأوسع، اضطلعت مجموعة شرق أفريقيا بدور إقليمي في الخطوط الأمامية في شرق أفريقيا.<sup>3</sup> على الرغم من أن بنيتها المؤسسية لا تزال موجهة نحو التكامل، إلا أن متطلبات الأزمات المتكررة جعلت الانخراط في السلام والأمن أمراً لا مفر منه.

1 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المركز الدولي للعدالة الانتقالية بدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في صياغة إطار إقليمي للعدالة الانتقالية" (6 فبراير 2026) <https://www.ictj.org/news/ictj-supports-igad-drafting-regional-framework-transitional-justice> [تم الاطلاع عليه في 20 فبراير 2026].

2 جاييبو وأديتولا، 2021، "Jaiyebo and Adetula"، ص 20-34.

3 أونديتي، 2021، 127-159.

## أسلوب إدارة النزاعات

كانت تدخلات جماعة شرق أفريقيا دبلوماسية إلى حد كبير، ومدفوعة في الغالب من قبل الدول، وموجهة نحو تحقيق الاستقرار.

في بوروندي (2016-2015)، في أعقاب الاضطرابات التي أثارها ترشح الرئيس بيير نكورونزيزا لولاية ثالثة، عينت جماعة شرق أفريقيا وسطاء لتسهيل الحوار بين الحكومة والمعارضة. في جنوب السودان، دعمت مجموعة شرق أفريقيا جهود الوساطة بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وأيدت اتفاقية السلام التي تم تنشيطها.

في عام 2022، أذنت جماعة شرق أفريقيا بنشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا (EACRF) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية رداً على تجدد تمرد حركة إم 23. وقد مثل هذا نهجاً أكثر حزمًا. ومع ذلك، فقد تم نشر القوات في ظل قيود سياسية كبيرة، بما في ذلك حساسية الدولة المضيفة واختلاف المصالح الاستراتيجية بين الدول الأعضاء. أعطت المهمة الأولوية لاستقرار وقف إطلاق النار واحتواء المنطقة.<sup>1</sup>

في جميع هذه التدخلات، يعكس المنطق السائد منطق التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، أي تحقيق الاستقرار أولاً، دون الكثير من الانخراط في ديناميات العدالة، إن وجد. يركز هذا النهج على وقف الأعمال العدائية والوساطة والتوافق السياسي.

ونظراً لعضويتها المتداخلة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، فقد يكون من الحكمة أن تقوم كل من مجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتضافر الجهود في تطوير أي إطار إقليمي للعدالة الانتقالية.



## المشاركة في العدالة الانتقالية

على الرغم من أن عناصر الحوكمة وسيادة القانون مضمنة في أدوات جماعة شرق أفريقيا وعمل محكمة العدل لشرق أفريقيا،<sup>2</sup> لم تشارك جماعة شرق أفريقيا فعلياً في أنشطة متعلقة بالعدالة الانتقالية تتجاوز مفاوضات السلام، كما لا يوجد أي مؤشر على قيامها بتطوير إطار عمل خاص بالعدالة الانتقالية يتماشى مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

ونظراً لعضويتها المتداخلة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، فقد يكون من الحكمة أن تقوم كل من مجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتضافر الجهود في

1 فيكتور أدوتولا، وريدي بيريكيتاب، وسيريل أوبي (Victor Adetula, Redie Bereketeab and Cyril Obi) (محررون)، التجمعات الاقتصادية الإقليمية وبناء السلام في أفريقيا: الدروس المستفادة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) (روتلنيدج 2021)

2 مركز حقوق الإنسان، دليل المجتمع المدني للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا (جامعة بريتوريا 2010) 14.

تطوير أي إطار إقليمي للعدالة الانتقالية. من شأن التصميم المنسق أن يمنع الازدواجية، ويوضح تقسيم العمل، ويتجنب التجزئة في مشهد أمني إقليمي مزدحم بالفعل.

لقد سارت العدالة الانتقالية في هذه المنطقة إلى حد كبير من خلال المبادرات الوطنية والترتيبات المدعومة من الاتحاد الأفريقي أو دولياً، دون أي دور واضح لمجموعة شرق أفريقيا في تصميم أو تنسيق أو مرافقة هذه العمليات.

## التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

تتوافق أدوات الحوكمة الخاصة بمجموعة شرق أفريقيا مع أطر القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي.<sup>1</sup> لكن، كما ذكرنا أعلاه، فإن لها دوراً ضئيلاً في العدالة الانتقالية. يتم إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على مشاركة المجتمع المدني من خلال أحكام المعاهدات وآليات التشاور المنظمة، ولكن في حين أن الشبكات الإقليمية مثل منتدى منظمات المجتمع المدني في شرق إفريقيا (EACSO) توفر قنوات مشاركة منظمة،<sup>2</sup> لا يزال التأثير العملي لجهات المجتمع المدني الفاعلة في صنع القرار الأساسي غير متكافئ ومقيد بالعوامل المؤسسية والسياسية.<sup>3</sup>

## الفجوات الهيكلية

إن السؤال المطروح بشأن مشاركة مجموعة شرق أفريقيا في العدالة الانتقالية يتعلق بتحديد موقعها ضمن مشهد إقليمي مزدحم. مع قيام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بتطوير إطار إقليمي للعدالة الانتقالية، فإن غياب نهج تآزري يجعل موقف جماعة شرق أفريقيا غير محدد. بالنظر إلى تداخل عضوية اللجان الإقليمية للعدالة ومناطق النزاع المشتركة في المنطقة، فمن المرجح أن يؤدي غياب التآزر بين الجهات الفاعلة إلى ازدواجية أو تجزئة مبادرات العدالة المستقبلية دون توافق.

## 4.5 الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

أجبرت النزاعات المسلحة المتكررة في وسط أفريقيا، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنشاد، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على توسيع نطاق عملها ليشمل السلام والأمن، مواصلةً بذلك الاتجاه الذي أصبحت فيه التجمعات الاقتصادية الإقليمية ركائز أساسية لآلية السلام والأمن في أفريقيا، بموجب مبادئ التبعية والتكامل مع الاتحاد الأفريقي.<sup>4</sup>

وقد أضيف بروتوكول عام 1999 بشأن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا (COPAX) الطابع الرسمي على هذا الانتقال، حيث أنشأ آلية إنذار مبكر (Mécansime D'Alerte RapiDe)

1 معاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا (جماعة شرق أفريقيا، الموقعة في 30 نوفمبر 1999، ودخلت حيز التنفيذ في 7 يوليو 2000) المواد 6 (د)، 7 (2) <https://www.eac.int/documents/EAC%20Treaty.pdf> [تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2026]

2 منتدى منظمات المجتمع المدني في شرق أفريقيا (EACSO)، نبذة عن EACSO <https://eacsof.net> [تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2026]

3 كينيدي أغادي مكوو Kennedy Agade Mkuu وآخرون، مجموعة شرق أفريقيا: التكامل المتمحور حول الإنسان؟ (معهد وادي الصدع 2024) <https://riftvalley.net/publication/the-east-african-community-people-centred-integration> [تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2026]

4 جايبو وأديتولا 2021، Jaiyebo Adetula، ص 20-22



وقوة احتياطية (De l'Afrique Centrale, MARAC Force Multinationale De l'Afrique Centrale, FO-MAC)، وأطر وساطة<sup>1</sup> من خلال مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، قامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإضفاء الطابع المؤسسي على آلية السلام والأمن دون الإقليمية بموجب مبادئ التبعية والتكامل مع الاتحاد الأفريقي.

### أسلوب إدارة النزاعات

وقد انخرطت منظمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشكل واضح في إدارة النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، نشرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعثة FOMUC في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم تحولت لاحقاً إلى بعثة ترسيخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت سلطة مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. ركزت هذه البعثات على حماية مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار، ودعم عمليات الانتقال السياسي<sup>2</sup> في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جنباً إلى جنب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي في التنسيق الدبلوماسي والأمني خلال النزاعات الإقليمية في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية<sup>3</sup> تمحور النهج حول تأمين الأراضي، واستعادة النظام الدستوري، وتيسير حوار السلام. لم تكن عناصر المساءلة والعدالة أساسية في تصميم المهمة.

لقد أدت العضويات المتداخلة، وخاصة مع مجموعة السادك، إلى تعقيد التماسك التنفيذي في منطقة البحيرات العظمى. بالإضافة إلى ذلك، كان التطور المؤسسي في بعض الأحيان أسرع من الناحية التنفيذية منه من الناحية المعيارية<sup>4</sup>.

### المشاركة في العدالة الانتقالية

ظلت عناصر العدالة الانتقالية هامشية في مشاركات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. في جمهورية أفريقيا الوسطى،

1 المرجع نفسه، الصفحات 22-23  
2 كوير تي وإميل إن Kewir T and Emile، "بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى: دور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (2016) (1)6 المجلة الآسيوية للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية 41-59.  
3 نتومبا كابينغا Ntumba Kapinga، دور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في حل النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1998-2003 (رسالة ماجستير، جامعة جنوب أفريقيا (2015) 111-117.  
4 جايبو وأديتولا، 2021، ص 24-25

لقد أدت العضويات المتداخلة، وخاصة مع مجموعة السادك، إلى تعقيد التماسك التنفيذي في منطقة البحيرات العظمى. بالإضافة إلى ذلك، كان التطور المؤسسي في بعض الأحيان أسرع من الناحية التنفيذية منه من الناحية المعيارية.

دعمت الوساطة الإقليمية الانتقال السياسي، ولكن تم إنشاء آليات العدالة الانتقالية في الغالب من خلال مبادرات وطنية بدعم بارز من الأمم المتحدة والدولي، بدلاً من قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.<sup>1</sup>

## التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

تعمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار توقعات آلية السلام والأمن الأفريقية ولكنها لم تقم بتوطين سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية سواء كجزء من عملها في مجال السلام والأمن أو كإطار عمل مستقل. إن تدخلاتها تحاكي نموذج الاستقرار الذي لوحظ في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، حيث تعطي الأولوية لاستمرارية النظام ووقف الأعمال العدائية على نموذج التحول الهيكلي الذي يروج له سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.

## الفجوات الهيكلية

يُعطي التصميم المؤسسي لـ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الأولوية للتسوية السياسية ولم ينخرط فعلياً في العدالة الانتقالية أو سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ومع ذلك، فإن العمل في منطقة ذات عضويات متداخلة (على سبيل المثال، جمهورية الكونغو الديمقراطية جزء من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا)، يتطلب المشاركة في العدالة الانتقالية التنسيق بشأن سياسة العدالة الانتقالية الإقليمية، لتجنب الغموض بشأن أدوار المجموعات الاقتصادية في دعم العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي. في غياب التنسيق المتعمد، فإن التداخلات قد تؤدي إلى تعطيل مبادرات العدالة الانتقالية بدلاً من تعزيزها.

## 4.6 السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

### التطور إلى فاعل في مجال السلام والأمن

تُعتبر الكوميسا في المقام الأول كتلة تجارية وتكاملية للأسواق. على الرغم من أنها تعمل ضمن بنية آلية السلام والأمن الأفريقية متعددة الطبقات ومن المتوقع أن تقوم بمواءمة الأدوات المعيارية مع أطر الاتحاد الأفريقي، إلا أنها لم تتمكن من إعادة توجيه نفسها مؤسسياً نحو بناء السلام أو العدالة الانتقالية.<sup>2</sup> على عكس الإيكواس والإيغاد، لم تعتمد الكوميسا بروتوكولات شاملة لمنع النزاعات أو بناء السلام. لقد ظل تطورها اقتصادياً في المقام الأول.

### أسلوب إدارة النزاعات

في الدول الأعضاء المتضررة من النزاعات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان، اضطلعت كل من السداك والإيغاد والاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة بالأدوار الدبلوماسية الإقليمية الرئيسية، بينما كانت مشاركة الكوميسا هامشية.<sup>3</sup>

1 باتريك إي لابودا Patryk، "المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى: الإطار القانوني والدعم الدولي (رؤى الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، 22 يناير 2018) <https://www.asil.org/insights/volume/22/issue/2/special-criminal-court-central-african-republic> تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 فبراير 2026

2 أونديتي Onditi وآخرون، "هيكل السلام والأمن الأفريقي: هل هي تناسب الغرض؟ (2021)

3 شابانجو Shabangu، 2016

## المشاركة في العدالة الانتقالية

بالنظر إلى السياق الموضح أعلاه، فإن الكوميسا ليس لديها أي مشاركات أو سياسات أو أطر عمل تتعلق بالعدالة الانتقالية، سواء كانت مخصصة أو محددة. على الرغم من أن معاهدتها تشير إلى سيادة القانون ومبادئ الحكم، إلا أن عمق إنفاذها محدود.<sup>1</sup> وبحسب المقابلات، فإن أقسام الحوكمة والسلام والأمن في الكوميسا تتعامل مع مجالات موضوعية متعددة، بما في ذلك الإنذار المبكر والديمقراطية وسلام وأمن الشباب والمرأة ومكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار بعد النزاعات. في سياقها الحالي، ستندرج أي مبادرات متعلقة بالعدالة الانتقالية ضمن هذه المحافظ. ومع ذلك، تؤكد المقابلات أنه على الرغم من الاعتراف بالعدالة الانتقالية من الناحية المعيارية، إلا أنها غير متصلة هيكلياً. إن القيود المفروضة على القدرات ونقص الموظفين المتخصصين تحد من المشاركة في العدالة الانتقالية.

## التوافق مع معايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية

بالنسبة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، يتم الاعتراف بالعدالة الانتقالية من الناحية المعيارية ولكنها غائبة في الممارسة العملية. تتم مشاركة المجتمع المدني في مجال السلام والأمن إلى حد كبير من خلال التدريبات والمشاورات، ولكن ليس ضمن إطار المشاركة الفعالة. كما هو الحال في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، فإن عملية صنع القرار التي تتمحور حول الدولة تحد من الالتزام المحتمل بالمشاركة في العدالة الانتقالية.<sup>2</sup>

لقد أعطت مسيرتها المؤسسية الأولوية للتكامل الاقتصادي، دون تضمين إطار مخصص لبناء السلام أو العدالة الانتقالية. في غياب تفويض محدد للعدالة الانتقالية، يظل دورها في سياقات ما بعد النزاع غير واضح.



## الفجوات الهيكلية

توضح الكوميسا وجود قصور هيكلي في التجمعات الاقتصادية الإقليمية ضمن بنية العدالة الانتقالية القارية. لقد أعطت مسيرتها المؤسسية الأولوية للتكامل الاقتصادي، دون تضمين إطار مخصص لبناء السلام أو العدالة الانتقالية. في غياب تفويض محدد للعدالة الانتقالية، يظل دورها في سياقات ما بعد النزاع غير واضح. لذلك ينبغي على الكوميسا أن تتخرب بشكل هادف مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، وأن تتبنى نهجاً تعاونياً يعترف بتداخل عضويات التجمعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة لمنع الازدواجية.

# أنماط عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية



## 5.1 المركزية المعيارية مقابل نقاط الضعف التنفيذية

“إن القسم 4 من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية صريح للغاية في القول بأن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تلعب دوراً رئيسياً في المساعدة على معالجة الأبعاد الإقليمية والعبارة للحدود للنزاعات ... لكنني لا أعتقد أن العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى قد وصلت بالفعل إلى تلك النقطة بعد.” لا يزال الأمر قيد

التطوير إلى حد كبير. – Tim Murithi

من خلال المقابلات ومراجعة الأدبيات، لا يوجد خلاف بشأن المكانة الرسمية للمنظمات الاقتصادية الإقليمية ضمن هيكل العدالة الانتقالية في أفريقيا. إن صياغة إيكوباجي لمشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها "الموجة الثالثة" لتطوير العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي تجسد هذا التوقع. ويشير إلى أن الموجة الأولى تمثلت في اعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، والثانية في تقديم الدعم الفني من الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء، والثالثة تتمثل في تفعيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية كشركاء تنفيذيين أساسيين.

ومع ذلك، عملياً، هناك تناقض بين الأهمية المعيارية الممنوحة للمنظمات التعاونية الإقليمية وواقعها التنفيذي. لا تزال المشاركة في العدالة الانتقالية في مراحلها الجنينية أو مضمنة ضمن أطر السلام والأمن دون توطيد شامل. فعلى سبيل المثال، تفر هيئة الإيغاد بأن العدالة الانتقالية تقتصر حالياً على ورش العمل التوعوية وصياغة الإطار الأولي<sup>1</sup>. وبالمثل، تضع الكوميسا العدالة الانتقالية ضمن إطار إعادة الإعمار بعد النزاع، دون وجود سياسة أو إطار مخصص<sup>2</sup>. يُظهر إطار إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقدماً ملحوظاً، إلا أن دمج إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع يثير مخاوف بشأن التخفيف.

هذا الواقع يترك فجوة مهمة في بنية التنفيذ القارية. والنتيجة هي انقطاع في التماسك والمرافقة والتنسيق عبر الوطني، وهو أمر أصبح ضرورياً بشكل متزايد للتنفيذ الفعال للعدالة الانتقالية. وتشهد المحكمة المختلطة المشتركة التي أنشأتها غامبيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) على ذلك. ومع ذلك، فإن المحكمة في الوقت الحالي تعمل بشكل متقطع وتعتمد على الظروف السياسية، مما يوضح سبب ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي.

1 موجيس علي Moges Ali، قسم الشؤون السياسية، لهيئة الإيغاد، مقابلة عبر الإنترنت.

2 الدكتور أويتا إيتانغ Dr Oita Etyang، رئيس قسم الحوكمة والسلام والأمن في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، مقابلة عبر الإنترنت.

## 5.2 الاستقرار مقابل النتائج التحويلية

“في إطار بناء السلام الأوسع، يتمثل الهدف في ضمان عدم وجود صراعات، فلنوقف الصراع... ولكن في كثير من الحالات لا يتم معالجة القضايا الأساسية... العدالة الانتقالية هي عملية محددة للغاية.” إيمانويل أيولا

Emmanuel Ayoola

تشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن مجموعات الإيكواس، والسادك، والإيغاد، ومجموعة شرق أفريقيا (إيبك) قد تطورت لتصبح جهات بارعة في إدارة الأزمات، حيث قامت بالتوسط في وقف إطلاق النار، والتوصل إلى تسويات مع النخب، ونشر البعثات، وفرض العقوبات لاستعادة النظام الدستوري. ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى الوضع الدستوري له حدود.

كما لوحظ في زيمبابوي وليسوتو ومدغشقر في ظل وساطة مجموعة السادك، وفي ردود فعل الإكواس على الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو، فإن الاستعادة السريعة للنظام الدستوري لا تعالج بالضرورة الإفلات من العقاب، أو التدهور المؤسسي، أو الاستهداف السياسي، أو تآكل الثقة المدنية.

“دعونا نفصل بين قضية العدالة الانتقالية وقضية بناء السلام... نحن لا نعمل كثيراً في مجال العدالة الانتقالية... فهي تعتبر مكوناً من مكونات سياسة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع.” - موجيس علي

Moges Ali

وتؤكد المقابلات هذا القلق. يجادل أيولا بأن دمج العدالة الانتقالية ضمن هياكل بناء السلام قد يكون مناسباً من الناحية الإدارية ولكنه يمثل تحدياً من الناحية المفاهيمية. عندما يتم دمج العدالة ضمن أجندة تحقيق الاستقرار، يمكن أن ينتج عن ذلك هدوء سياسي دون تحول هيكلية.<sup>1</sup>

ويحذر إيكوباجي بالمثل من الخلط بين إعادة الإعمار بعد النزاع والعدالة الانتقالية. على الرغم من ارتباطهما، إلا أنهما يستندان إلى بنى معيارية متميزة<sup>2</sup> مع العدالة الانتقالية التي تتطلب مشاركة مستدامة وشاملة في المساءلة والتعويضات والأضرار النفسية والاجتماعية والإصلاح المؤسسي والعدالة التوزيعية.

يتوقع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية في الاتحاد الأفريقي هذا التوتر بين ضرورات بناء السلام ومتطلبات المساءلة من خلال تضمين مبادئ التآزر والتسلسل والموازنة بين أهداف العدالة الانتقالية، مما يتطلب السعي لتحقيق السلام والمصالحة والعدالة بطرق تعزز بعضها بعضاً. ومع ذلك، لا يزال التحيز نحو تحقيق الاستقرار يشكل المشاركة الإقليمية الحالية. يتم التوسط في تحديات السلام والأمن على المستوى الإقليمي، بينما يتم إحالة تحديات العدالة بشكل عام إلى السلطات الوطنية أو الجهات الفاعلة الخارجية. وبالتالي، فإن الطموحات التحويلية المتضمنة في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية لا تزال ضعيفة التنفيذ على المستوى الإقليمي.

1 إيمانويل أيولا، مسؤول إدارة المنح، صندوق إرث العدالة الانتقالية في أفريقيا، مقابلة عبر الإنترنت.  
2 جون إيكوباجي John Ikubaje، كبير المسؤولين السياسيين، إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن، مفوضية الاتحاد الأفريقي، مقابلة عبر الإنترنت.



## 5.3 قيود القدرات كسقف هيكلي

“كما ترون، هناك انقسام... في مجالات الحوكمة والسلام والأمن...  
لديّ ما يقارب خمسة أو ستة موظفين... وهناك الكثير من المصالح  
البرنامجية المتنافسة... ستجدون أن المجالات المتعلقة بالعدالة  
الانتقالية تصبح إشكالية لأننا... لا نملك الموظفين المتخصصين  
للتركز تحديداً على هذا المجال المتخصص.”

— أويتا إيتيانغ Oita Etyang

برزت قيود القدرات كسقف هيكلي لتنفيذ العدالة الانتقالية من قبل لجنة الأخلاقيات الإقليمية. حتى في الحالات التي يوجد فيها اعتراف سياسي بالعدالة الانتقالية، فإن النطاق التنفيذي مقيد بمحدودية الموظفين والخبرة الفنية والموارد المالية. على الرغم من أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تسلط الضوء على الحاجة إلى دعم الاتحاد الأفريقي للتخفيف من هذه التحديات، إلا أن وحدة العدالة الانتقالية التابعة للاتحاد الأفريقي تعمل حتى على المستوى القاري بتحديات مماثلة تتمثل في الحد الأدنى من الموظفين الأساسيين والتمويل السنوي المحدود، وتعتمد بشكل كبير على البرامج المدعومة من الجهات المانحة. ويشير إيكوباجي إلى أن الطلب من الدول الأعضاء يتجاوز القدرة الداخلية على تقديم الدعم.

وعلى المستوى الإقليمي، أكدت كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) نقص الموظفين المتخصصين في مجال العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين، تتوزع مسؤوليات العدالة الانتقالية عبر أقسام الحوكمة والسلام والأمن وإعادة الإعمار بعد النزاع، إلى جانب العديد من المحافظ المتنافسة. هذا النقص في القدرات يحدد ما يصبح ممكناً وأين تغيب الخبرة المتخصصة. من المرجح أن يتم اختزال العدالة الانتقالية إلى مبادرات شكلية، مما يجعل المراقبة التقنية المستدامة أو المراقبة أو التخطيط المنظم للتنفيذ أمراً صعباً.

تتوقع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية وخارطة طريق تنفيذها بناء القدرات كمتطلب جوهري للاستدامة. ويتصور أن القدرات الأفريقية على المستويين الإقليمي والقاري ستكون بمثابة مخزون للدعم قبل الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية. ومع ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أن هذا المخزون لا يزال ضئيلاً. والنتيجة هي سقف هيكلي، حيث يتم تقييد الطموح المعياري بسبب الندرة المؤسسية. الموارد التي يمكن التنبؤ بها، والكوادر المتخصصة، والكفاءة التقنية المتأصلة، كلها أمور مطلوبة.

برزت قيود القدرات  
كسقف هيكلي لتنفيذ  
العدالة الانتقالية من  
قبل لجنة الأخلاقيات  
الإقليمية.

## 5.4 الإرادة السياسية كعائق

"كما ترون، فإن معظم الحكومات تشعر براحة كبيرة عندما نتحدث عن المصالحة." بل إن بعضهم يشعر بالراحة عند الحديث عن التعويضات. لكن بمجرد أن تبدأ بالحديث عن المساءلة الجنائية، تبدأ ترى المقاومة. من هنا يبدأ التوتر الحقيقي." - جون إيكوباجي

John Ikubaje

إن الإرادة السياسية وحساسيات السيادة تشكل قيلاً هيكلياً. تعتبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية هيئات حكومية دولية وتستمد سلطتها من نفس الدول الأعضاء التي قد تكون متورطة في عمليات العدالة الانتقالية. ينشأ التوتر عندما يتحول المساءلة نحو المسؤولية الجنائية أو عندما يتحدى الإصلاح المؤسسي مصالح النخب الراسخة.

ينشأ التوتر عندما يتحول المساءلة نحو المسؤولية الجنائية أو عندما يتحدى الإصلاح المؤسسي مصالح النخب الراسخة.



ويشير إيكوباجي إلى أن الحكومات قد تشعر بالارتياح تجاه المصالحة وأحياناً التعويضات، لكن المقاومة تشنّد عندما تتجه العدالة الانتقالية نحو الملاحقات القضائية. في تسويات ما بعد النزاعات، غالباً ما يصبح الجناة أطرافاً في اتفاقيات السلام والحكومات الانتقالية، مما يؤدي إلى تضارب المصالح. أبرز المشاركون في المقابلات اعتماد التجمعات الاقتصادية الإقليمية على صنع القرار القائم على التوافق وكيف يمكن أن يفرض ذلك الحذر في مواجهة قضايا المساءلة في سياقات العدالة الانتقالية.

وفيما يتعلق بمسألة توجيه المحاكم الإقليمية نحو المساءلة عبر الوطنية في العدالة الانتقالية، وصف أيولا المحاكم بأنها مؤسسات تنبج في معظم الحالات ولكنها لا تستطيع أن تعض، حيث يعتمد امتثال الدول الأعضاء على الإرادة السياسية بدلاً من الإنفاذ القسري. وصفت جوم،<sup>1</sup> متحدتاً من وجهة نظر الضحايا، وصفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بأنها حذرة بشأن الضغط بقوة على حكومة غامبيا فيما يتعلق بتأخيرات تنفيذ التعويضات.

وعلى النقيض من ذلك، يوضح سرد بيرسون إمكانية المصاحبة الإقليمية لمبادرات العدالة الانتقالية الوطنية بالطريقة التي ساعدت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في تجاوز عقبة قضائية وعملية حساسة سياسياً،<sup>2</sup> مما يمنحها الشرعية السياسية والأساس القانوني الذي لا تستطيع السلطات الوطنية وحدها توفيره. ويشير جوبسون كذلك إلى أن جماعة السادك يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على الدول التي تفشل في تنفيذ التعويضات وغيرها من التزامات العدالة الانتقالية.<sup>3</sup> وتشير إلى أن المنظمة يمكن أن تعمل كجهة خارجية للمساءلة تدفع الحكومات نحو التنفيذ حيثما تتعثر جهود الإصلاح الداخلي.

1 مقابلة عبر الإنترنت مع كيبا جوم، مدير المركز الغامبي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.  
2 إيدا بيرسون، المستشارة الخاصة لوزير العدل في غامبيا ورئيسة وحدة ما بعد لجنة الحقيقة والمصالحة، مقابلة عبر الإنترنت.  
3 مارجوري جوبسون، Marjorie Jobson، المديرية التنفيذية لمجموعة خولوماني للدعم، مقابلة عبر الإنترنت.

## 5.5 فجوات إدماج المجتمع المدني والضحايا

”لم يكن لدينا أي تواصل يذكر مع مجموعة السادك.“ أعني أن مقر الجماعة موجود في خابورون، حسناً، على حد علمي، لكننا لم نشارك معهم في أي شيء على الإطلاق. لم نتلق أي دعوة على الإطلاق. إذن هذه فجوة كبيرة حقاً. – مارجوري جوبسون

Marjorie Jobson

”لم نتواصل مع مجموعة الإيكواس بعد... نشعر أن تواصلهم يقتصر على المستوى الحكومي الرفيع... لا ينبغي أن يتوقف الأمر عند هذا المستوى.“ بإمكانهم الذهاب إلى مستوى أدنى... لكن يبدو أن هناك حواجز بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والمستوى الأدنى مثل مركز الضحايا. – كيبا جومي

Kebba Jome

في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، تعتبر المشاركة والشمولية عنصرين أساسيين لشرعية العدالة الانتقالية. يتم تكليف منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الضحايا بأدوار فعالة في توليد الخطاب العام، وتوثيق الأضرار، وتشكيل عمليات العدالة. تشير نتائج المقابلات إلى أن المشاركة على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية تتمحور في الغالب حول الدولة. يصف كل من جوم وجوبسون محدودية التواصل أو الدعم من مجموعة الإيكواس وجماعة السادك، على التوالي، فيما يتعلق بالدفاع عن الضحايا والنضال من أجل التعويضات. ويشيرون إلى أنه عندما تنخرط التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العمليات، فإنها تظل مدفوعة بالنخب ومركزية الدولة، مع وضع المجتمع المدني كمشاركين ولكن بأدوار محدودة في وضع جدول الأعمال والتأثير على العمليات.

تقر الكوميسا بالانخراط مع المجتمع المدني، لكنها تحدد التشرذم والتوترات بين الدولة والمجتمع المدني كعامل معقد. يشير موريثي إلى وجود تباين في مشاركة المجتمع المدني عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية، لكنه يصف المشاركة العامة بأنها غير متطورة، مما يشير إلى أن إدماج المجتمع المدني ذي المغزى موجود في بعض المناطق ولكنه غير متسق. تقدم عملية المساءلة في غامبيا مرة أخرى تناقضاً، حيث يعتبر الإدراج المنظم للمنظمات التي يقودها الضحايا سمة أساسية للجنة الفنية المشتركة بين الحكومة وجماعة الإيكواس. ومع

ذلك، حتى هذا المثال حدث ضمن إطار رسمي بين الدولة والجماعة الاقتصادية الإقليمية بدلاً من التوعية الإقليمية المستقلة.

الصورة التي ترسمها الأدلة هي أن آليات المشاركة موجودة بالفعل ولكنها تفتقر إلى العمق والاتساق والترسيخ المؤسسي. بالنظر إلى أن الإقصاء وعدم المساواة في توزيع السلطة تم تحديدهما في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية في أفريقيا كأسباب جذرية للصراع، فإن أطر العدالة الانتقالية الشاملة على مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تعزز مشاركة المجتمع المدني وتؤثر على العمليات الوطنية.

## 5.6 أوجه القصور في العدالة عبر الحدود

"كما ترون، بين إثيوبيا ومنطقة تيغراي... ارتكبت بعض الجهات الفاعلة فظائع عبر الحدود... لكن سياسة العدالة

الانتقالية الوطنية لا تملك صلاحية تغطية انتهاكات حقوق الإنسان في بلد آخر... ولهذا السبب كانت هناك حاجة...

إلى إطار عمل للعدالة الانتقالية يكون عابراً للحدود بطبيعته." - جون إيكوباجي John Ikubaje

يمكن المبرر الأكثر إقناعاً لأهمية الجماعة الاقتصادية الإقليمية في موقعها العابر للحدود. أقرّ المشاركون في المقابلات باستمرار بأن الجماعات المسلحة، وتدفقات النزوح، والاقتصادات غير المشروعة، وتداعيات النزاعات، تعقد ترتيبات العدالة الانتقالية الوطنية، ولها آثار أمنية إقليمية أوسع.

إن الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء لما لا يقل عن 56 مهاجراً من عدة دول في غرب إفريقيا على يد نظام جامي في غامبيا، على سبيل المثال، يثير تساؤلات حول المساءلة والتعويضات التي تتجاوز الولاية القضائية الوطنية.<sup>1</sup> وبالمثل، على الرغم من أن إثيوبيا قد وضعت سياسة وطنية للعدالة الانتقالية، فمن المرجح أن تؤدي الانتهاكات التي تنطوي على تدخل عسكري عبر الحدود وجهات خارجية إلى تعقيد نهج المساءلة المحلية البحتة.<sup>2</sup> في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل وجود القوات الأجنبية والتدخل الخارجي والاقتصادات الحربية المرتبطة بالمصالح الخاصة الأجنبية بيئة الصراع، ولها حتماً آثار على أي مبادرات وطنية للعدالة الانتقالية.<sup>3</sup>

خلال المنتدى الأفريقي السابع للعدالة الانتقالية، تساءل المشاركون عن كيفية محاسبة الكيانات التجارية المستفيدة من اقتصادات الحرب، لا سيما فيما يتعلق بالتعويضات.<sup>4</sup> في إطار منطوق تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، يتم وضع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لربط المعايير القارية والعمليات الوطنية في الاستجابة لهذه الأبعاد العابرة للحدود. وقد ردد موريتي وأيولا الرأي القائل بأن هذا التأثير غير المباشر يتطلب منطوق العدالة الإقليمية المقابل لتعزيز المبادرات الوطنية.

1 آلية المساءلة الخاصة (TRRC)، التقرير النهائي: مجموعة النتائج والتوصيات (المجلد 1، الجزء أ) (2018-2021) الموضوع 14 (قتل المهاجرين من غرب إفريقيا)

2 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان بشأن إثيوبيا وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/51/46) [تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2026].

3 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وثيقة الأمم المتحدة (S/2022/479) [تم الاطلاع عليه في 20 فبراير 2026].

4 مركز دراسة العنف والمصالحة، حالة العدالة الانتقالية في أفريقيا (تقرير المنتدى الأفريقي السابع للعدالة الانتقالية، 2024). <https://www.csvr.org.za/wp-content/uploads/2024/11/The-State-of-Transitional-Justice-in-Africa-Inclusive-and-Participatory-Governance-Gender-Equality-and-Socio-economic-Justice-in-Africa.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 فبراير 2026.

ومع ذلك، تشير الأدبيات إلى أن ممارسة الجماعة الاقتصادية الإقليمية تتماشى إلى حد كبير مع هذه الديناميكيات باعتبارها مخاوف تتعلق بتنسيق الأمن، وتتم إدارتها من خلال أنظمة الإنذار المبكر والانتشار العسكري والمشاركة الدبلوماسية. في حين أن هذه التدابير قد تعالج عدم الاستقرار الفوري، إلا أنها لا تتصور ديناميات الصراع عبر الحدود على أنها مسائل عدالة تتطلب مساءلة متناسقة أو عمليات إصلاح إقليمية منسقة. تتوقع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية التكامل تحديداً لمثل هذه السيناريوهات. تهدف التجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى توفير البنية التحتية الدبلوماسية، والتنسيق القانوني، وقدرات التنسيق لمعالجة الأضرار ذات النطاق الإقليمي. إذا ظل هذا المستوى ضعيفاً، فمن المرجح أن يتضاءل التأثير المتوقع للعدالة الانتقالية، وخاصة فيما يتعلق بعدم التكرار

## 5.7 الاعتماد على المانحين وتشكيل الأجندة

برز التمويل كنقطة ضعف حاسمة تؤثر على عمق واتجاه المشاركة في العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي. على الرغم من وجود التزام معياري سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية بين معظم التجمعات الاقتصادية الإقليمية، إلا أن القدرة التنفيذية تتأثر بشكل كبير بقيود الموارد.

**برز التمويل كنقطة ضعف حاسمة تؤثر على عمق واتجاه المشاركة في العدالة الانتقالية على المستوى الإقليمي.**



أقرت الكوميسا بأن البرامج في مجالات الحوكمة والسلام والأمن وإعادة الإعمار بعد النزاعات تعتمد بشكل كبير على الأموال المعبأة خارجياً. من منظور العدالة الانتقالية، يصبح هذا تحدياً حيث يعطي المانحون الأولوية لمواضيع معينة (غالباً المساءلة الجنائية أو مبادرات الإصلاح المؤسسي) وتشكل هذه الأولويات برامج العدالة الانتقالية. قد تحظى عناصر مثل التعويضات، والدعم النفسي والاجتماعي، أو العدالة الاجتماعية والاقتصادية باهتمام أقل نسبياً إذا لم تكن متوافقة مع أجندات الجهات المانحة.

يؤكد أيولا أن الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية لا تتمتع بالاستقلال المالي، وأن الدول الأعضاء على المستوى الإقليمي غالباً ما تفشل في الوفاء بالمساهمات المقررة، مما يجعل المؤسسات تعتمد على دورات التمويل الخارجية. ويشير إلى أن هذا الاعتماد له عواقب على أولويات البرمجة ونطاق الأنشطة، مما يؤدي إلى تحويل سلطة تحديد جدول الأعمال بشكل خفي نحو الشركاء الممولين. وقد شارك إيكوباجي تأملات مماثلة حول تأثير القيود المفروضة على التمويل على وحدته على مستوى الاتحاد الأفريقي، ولا سيما تأثيرها المقيد على نطاق بعثات المساعدة التقنية ومبادرات التدريب وعمليات النشر الاستشارية التي يمكنهم تقديمها، بما في ذلك للتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

تؤكد القيود التمويلية المحددة على أهمية قيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية بأدوارها المتوقعة ضمن هيكل التنفيذ، الذي يؤكد على الملكية الأفريقية والتعبئة متعددة المستويات. إن اقتراح موريتي بأن تستلهم التجمعات الاقتصادية الإقليمية نموذج صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي هو نقطة انطلاق.

## 5.8 أوجه القصور في الرصد والتنفيذ

يؤكد إيكوباجي أن اعتماد سياسة أو إطار عمل للعدالة الانتقالية ليس سوى الخطوة الأولى في الدور المتوقع من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية. بدون خارطة طريق للتنفيذ تحدد المسؤوليات، وتسلسل الإجراءات، وتضع معايير قابلة للقياس، فإن السياسات معرضة لخطر البقاء رمزية. ويشير إلى أن قيام الاتحاد الأفريقي بوضع خارطة طريق لتنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يعكس الاعتراف بهذا الخطر على المستوى القاري.

ويجادل أيولا بالمثل بأن المشاركة الفعالة في العدالة الانتقالية تعني أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية لا يمكنها أن تكتفي بتأييد الأطر أو المشاركة في المشاورات والمنتديات. ويشير إلى أن توطين سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يتطلب وضع هياكل تنفيذية ونقاط اتصال وأطر رصد قابلة للقياس وآليات مشاركة شاملة.

**"لم نكن لنتمكن من المضي قدماً في مسألة المحكمة لولا الدعم السياسي على المستوى**

**الإقليمي." هذا النوع من التأييد مهم، خاصة عند التعامل مع قضايا حساسة. – إيدا**

**بيرسون Ida Persson**

تتقد تأملات جوم بشأن مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في غامبيا قصور المنظمة في مجال الرصد. ويرى بأنه في حين أيدت الإكواس المحكمة المختلطة وقدمت الدعم السياسي، إلا أن المراقبة الواضحة والمستمرة لتنفيذ توصيات آلية المساءلة الخاصة، والإصلاحات التشريعية، والتقدم المحرز في مجال التعويضات يجب أن تكون جزءاً من اختصاصها. أعرب جوبسون عن مشاعر مماثلة فيما يتعلق بمجموعة السادك.

**الرأي السائد هو أن مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية يجب أن تتضمن التزامات الرصد وإدارة المعرفة والإبلاغ ضمن هيكلها، كما هو منصوص عليه في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.**



الرأي السائد هو أن مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية يجب أن تتضمن التزامات الرصد وإدارة المعرفة والإبلاغ ضمن هيكلها، كما هو منصوص عليه في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. وباعتبارها جهات فاعلة وسيطة، فإن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في وضع مثالي لتفعيل هذه الوظيفة ومرافقة عمليات العدالة الانتقالية الوطنية بعد تجاوز لحظات الأزمة. تشير الممارسات الحالية إلى أن مشاركة الجماعة الاقتصادية الإقليمية تكون في أقوى حالاتها خلال الأزمات السياسية الحادة، وفي أضعف حالاتها خلال مراحل التنفيذ طويلة الأجل. بمجرد استعادة النظام الدستوري أو توقيع اتفاقيات السلام، غالباً ما يتضاءل الدعم المستمر للعدالة.



يكن جوهر النتائج  
في عجز التكامل،  
والذي لا يقتصر فقط  
على ضعف مشاركة  
التجمعات الاقتصادية  
الإقليمية في العدالة  
الانتقالية، بل إن  
محدودية موقعها  
المؤسسي تعطل  
المنطق التنفيذي  
لسياسة الاتحاد  
الأفريقي بشأن  
العدالة الانتقالية  
نفسها.

يتناول هذا القسم ما تكشفه الأنماط المحددة عبر مراكز الأبحاث الإقليمية حول آلية عمل بنية تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، ولا سيما حول جدوى التكامل كمبدأ تنظيمي. ويتناول البحث كيفية تفاعل القيود الهيكلية والمؤسسية والسياسية لتشكيل المشاركة الإقليمية في العدالة الانتقالية.

## 6.1 عجز التكامل

يكن جوهر النتائج في عجز التكامل، والذي لا يقتصر فقط على ضعف مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية، بل إن محدودية موقعها المؤسسي تعطل المنطق التنفيذي لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية نفسها. يفترض الهيكل متعدد المستويات للسياسة وجود طبقة وسيطة قادرة على ترجمة المعايير القارية إلى ممارسات إقليمية، بالنظر إلى الحقائق السياقية. وحيثما تبقى هذه الطبقة غير متطورة، يظهر التفتت الهيكلية، مما يؤثر بشكل مباشر على النجاح التحويلي لمبادرات العدالة الانتقالية.

ينتج عن ذلك ثلاثة تأثيرات مترابطة. أولاً، لا تزال المعايير القارية التي تم توضيحها في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ضعيفة الترجمة إلى توجيهات إقليمية، على الرغم من أن القسم 4 من السياسة يحدد الجهات الفاعلة الإقليمية ومسؤوليات الدعم والتنسيق وأدوار المواءمة في العدالة الانتقالية. بدون أطر عدالة انتقالية متميزة، تظل هذه الوظيفة غير مكتملة إلى حد كبير. ثانياً، بدون أطر العدالة الانتقالية المؤسسية ضمن إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، يظل التنفيذ متقطعاً ومرتبباً بالظروف السياسية. وهذا بدوره يقوض استدامة جهود العدالة الانتقالية ويمنع تطوير معايير مشتركة، أو المصاحبة المنظمة للعمليات الوطنية. ثالثاً، يؤدي غياب قاعدة ممارسة إقليمية موحدة إلى إضعاف تراكم المعرفة والتعلم من الأقران حول العدالة الانتقالية، مما يقيد ظهور معايير مشتركة عبر السياقات. والنتيجة هي أن التكامل، كما تصوره سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، يظل طموحاً معيارياً أكثر منه واقعاً مؤسسياً متأصلاً.

## 6.2 الانتقال المنشود من الاستقرار إلى التحول

يرتبط هذا العجز ارتباطاً وثيقاً بعدم التوافق بين الممارسات الإقليمية والرؤية التحويلية سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. إن التركيز على الاستقرار كما لوحظ في جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية يعكس عدم التوافق بين منطق التدخل الإقليمي السائد في بناء السلام وإطار العدالة التحويلية المضمن في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. في حين أن السياسة تدعو صراحة إلى اتباع نهج تآزري يوازن بين السلام والعدالة والمصالحة، إلا أن الممارسة الإقليمية لا تزال متجذرة في وقف الأعمال العدائية واستعادة النظام الدستوري كأهداف أساسية. إن اعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يوفر خطوة تتجاوز المآزق المؤقت لجهود بناء السلام التقليدية، نحو مواجهة المظالم النظامية الكامنة.

إذا ظلت أولويات المشاركة الإقليمية محصورة في الوساطة في الأزمات، فإن مكونات العدالة ستُحال إلى السلطات الوطنية، مما ينتهك إصرار السياسة على أن السلام والعدالة والمصالحة يجب أن تعزز بعضها بعضاً. وبالتالي فإن الاستمرار وفقاً للنموذج الحالي يقلل من شأن العدالة الانتقالية لتصبح فكرة ثانوية بدلاً من كونها بُعداً متكاملًا من أبعاد الانتقال السياسي. إذا تعاملت التجمعات الاقتصادية الإقليمية مع العدالة على أنها ثانوية للأمن، فإنها تضيق نطاق تفعيل العدالة التوزيعية والتعويضات والشفاء النفسي والاجتماعي والإصلاح المؤسسي، مما يضعف إعادة الهيكلة والإصلاحات.

## 6.3 القدرة المؤسسية كمعوق هيكلية

تتعزز القيود المذكورة أعلاه بشكل أكبر بسبب معوقات القدرات المؤسسية على المستوى الإقليمي. تُظهر الدراسة أن فجوات القدرات تحد من ما يمكن أن تفعله التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ولكنها تقيد أيضاً الطموح التنفيذي لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. تُركز السياسة وخارطة طريق تنفيذها على أدوار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في تقديم الدعم الفني، والمرافقة المستمرة، وإنتاج المعرفة في هذا المجال. ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه الوظائف خبرة متخصصة، واستمرارية مؤسسية في شكل أطر عمل واضحة، وموارد يمكن التنبؤ بها.

إذا ظلت مسؤوليات التجمعات الاقتصادية الإقليمية مؤقتة وموزعة على مختلف المحافظ، فمن المرجح أن يظل انخراطها سطحياً. تتطلب العدالة الانتقالية كفاءة فنية في التصميم والتطبيق، بما في ذلك في الأبعاد الشاملة مثل البرامج المراعية للنوع الاجتماعي. وبالمثل، فإن مبدأ الملكية الأفريقية المتصور في سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يعتمد أيضاً على قدرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية على أداء أدوار التنسيق والمراقبة والاستشارة ضمن الهيكل الأوسع. بدون استثمار متعمد في الموظفين المتخصصين والكفاءة التقنية والهيكل التنظيمية، يصبح الحفاظ على المرافقة المستدامة أمراً غير محتمل، ويواجه الطموح المعياري سقفاً هيكلياً.

## 6.4 الاقتصاد السياسي للمساءلة الإقليمية

إلى جانب المعوقات المؤسسية، يفرض الاقتصاد السياسي للمساءلة الإقليمية مزيداً من القيود. من المتوقع أن تعمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز المساءلة، لكن سلطتها مستمدة من الدول الأعضاء التي قد تكون ضالعة بدورها في عمليات العدالة الانتقالية. يتفاقم هذا التوتر بشكل خاص فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية ومسائل الإصلاح المؤسسي. إن عملية صنع القرار القائمة على التوافق وحساسيات السيادة تحد من مدى قدرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية على ممارسة الضغط على الدول الأعضاء في السياقات الحساسة سياسياً<sup>1</sup>. ونتيجة لذلك، يمكن أن يميل الانخراط الإقليمي نحو الجوانب الأقل إثارة للجدل في العدالة الانتقالية، مثل المصالحة أو الحوار، في حين يتم تخفيف العناصر الأكثر حساسية سياسياً أو تأجيلها.

وهذا يعني أن تعزيز المساءلة سيظل يعتمد على التكوينات السياسية المواتية بدلاً من الالتزامات الإقليمية المضمنة، الأمر الذي يضعف بدوره اتساق تطبيق سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية فيما يتعلق بالمساءلة.



وفي الوقت نفسه، تُظهر الأمثلة العرضية للدعم الإقليمي للمساءلة (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا) أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً تسهيليًا في ظل ظروف سياسية معينة. ومع ذلك، فإن غياب الآليات المؤسسية يعني أن هذا الانخراط يظل مشروطاً وليس مضموناً. وهذا يعني أن تعزيز المساءلة سيظل يعتمد على التكوينات السياسية المواتية بدلاً من الالتزامات الإقليمية المضمنة، الأمر الذي يضعف بدوره اتساق تطبيق سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية فيما يتعلق بالمساءلة.

## 6.5 المشاركة والشرعية وحدود مركزية الدولة

إن هيمنة المقاربة التي تركز على الدولة تحد من فعالية المشاركة الإقليمية. سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية تعامل الشمولية والمشاركة باعتبارهما من المبادئ الأساسية، وتعترف بدور المجتمع المدني وجماعات الضحايا في تشكيل عمليات العدالة وإعادة بناء الثقة المدنية. ومع ذلك، لا تزال مشاركة الجماعة الاقتصادية الإقليمية محصورة إلى حد كبير في العمليات الحكومية الدولية، مع مشاركة محدودة وغير متنسقة للمجتمع المدني. كما توضح المقابلات في هذه الدراسة، فإن المشاركة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية غالباً ما تكون ضعيفة أو متقطعة أو غائبة، وعندما توجد فهي ليست مؤسسية بشكل جيد. هذا يضعف الملكية الاجتماعية التي تتطلبها العدالة الانتقالية، ويقصر عن التوجه التشاركي الذي تصورته سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. علاوة على ذلك، فإن محدودية إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المشاركة على المستوى الإقليمي تحد من تطوير شبكات المجتمع المدني ومنصات المناصرة العابرة للحدود.

بالنظر إلى أن الإقصاء وعدم المساواة في توزيع السلطة يُعتبران من الأسباب الجذرية للصراع، فإن ضعف المشاركة على المستوى الإقليمي يمكن أن يقوض طموحات سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية.



في المجال الذي  
تكون فيه التجمعات  
الاقتصادية الإقليمية  
في وضع مريح  
لإضافة قيمة في  
معالجة الضرر العابر  
للحدود، فإن هذا  
يخلق فجوة رئيسية.

## 6.6 العدالة العابرة للحدود وحدود النموذج الأمني

على الرغم من أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تعترف بديناميات الصراع العابرة للحدود، إلا أنها تُعامل في المقام الأول على أنها قضايا تنسيق أمني وليست مخاوف تتعلق بالعدالة الانتقالية. من الناحية العملية، هذا يعني أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تركز على الاحتواء والاستقرار والإدارة السياسية للتحديات العابرة للحدود، دون معالجة أبعاد العدالة بشكل كافٍ والتي تتطلب المساواة والإنصاف عبر مختلف الولايات القضائية. ونتيجة لذلك، يمكن إدارة عدم الاستقرار الفوري، لكن الدوافع العابرة للحدود الكامنة وراء الصراع لا تزال غير معالجة بشكل كافٍ، مما يضعف احتمالات عدم التكرار حيث تستمر الظروف التي تمكن الصراع من الظهور مرة أخرى.

في المجال الذي تكون فيه التجمعات الاقتصادية الإقليمية في وضع مريح لإضافة قيمة في معالجة الضرر العابر للحدود، فإن هذا يخلق فجوة رئيسية. إن الانتهاكات العابرة للحدود التي تشمل ولايات قضائية متعددة أو جهات خارجية أو ضحايا نازحين تثير تساؤلات معقدة حول المساواة والتعويضات والمصالحة، والتي غالباً ما تتطلب التعامل مع ديناميكيات سياسية حساسة بين الدول. ومع ذلك، فإن المناهج المقابلة التي تتناول أبعاد العدالة هذه غائبة إلى حد كبير.

يترك ذلك العمليات الوطنية لمعالجة الانتهاكات التي تمتد أسبابها وعواقبها إلى ما وراء اختصاصها، في غياب طبقة إقليمية تقوم بتفعيل دورها التنسيقي والمواءم بشكل فعال فيما يتعلق بالعدالة

## 6.7 الاعتماد على الموارد وتشويه جدول الأعمال

على الرغم من تركيز سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية على ملكية الأفارقة لعمليات العدالة الانتقالية، فإن القيود المالية تشكل بشكل كبير طبيعة ونطاق مشاركة الجماعة

الاقتصادية الإقليمية. يتم تمويل أنشطة العدالة الانتقالية في القارة إلى حد كبير من خلال شركاء خارجيين بدلاً من الموارد الداخلية التي يمكن التنبؤ بها. قد يكون لهذا الأمر عواقب مباشرة على كيفية تحديد أولويات مبادرات العدالة الانتقالية وتنفيذها. عندما يرتبط التمويل بمواضيع أو مجالات برامج محددة، فمن المرجح أن يتبع الفاعلون تلك الأولويات. من الناحية العملية، يمكن أن يعني هذا إيلاء اهتمام أكبر لمجالات مثل المساءلة الجنائية أو الإصلاح المؤسسي، على حساب تقليل الدعم للمكونات الأساسية الأخرى لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية مثل التعويضات والدعم النفسي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. عندما يحدد الممولون ما هو ممكن، يمكنهم أيضاً تحديد الأولويات. ونتيجة لذلك، يمكن تغيير التوازن المقصود من الإطار الشامل للسياسة في الممارسة العملية، حيث تتقدم بعض الركائز أكثر من غيرها اعتماداً على الدعم المتاح.

علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على التمويل الخارجي يحد من الاستقلالية المؤسسية. بدون مساهمات مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها من الدول الأعضاء، تصبح التجمعات الاقتصادية الإقليمية أقل قدرة على التخطيط للمشاركة طويلة الأجل، أو إنشاء هيكل دائمة، أو الحفاظ على الدعم للعمليات الوطنية بما يتجاوز دورات المشاريع القصيرة. إذا كان من المقرر أن تعمل الطبقة الإقليمية كما هو متوقع في إطار السياسة، فلا يمكن أن يظل حشد الموارد مدفوعاً من الخارج. إن الالتزام المالي الأكبر من الدول الأعضاء ضروري لضمان أن تعكس مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأولويات القارية بدلاً من توافر التمويل، وأن يتم تنفيذ العدالة الانتقالية بطريقة متوازنة ومستدامة.

## 6.8 المراقبة ومشكلة المشاركة العرضية

يتمثل القيد الأخير والحاسم في عدم وجود رصد ومرافقة إقليمية مستدامة. يتمثل النمط الثابت عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أن مشاركتها تكون أقوى خلال لحظات الأزمات، لا سيما في الوساطة ومفاوضات وقف إطلاق النار والتسويات السياسية، ولكنها تصبح أقل وضوحاً بشكل ملحوظ بمجرد انتهاء تلك العمليات وبدء عمليات العدالة الانتقالية. تدرك سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية أن عمليات العدالة الانتقالية تتطلب إرادة سياسية مستدامة وموارد ومساءلة عامة. ومع ذلك، هناك أدلة محدودة على أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية تحافظ على مشاركة فعالة لتتبع التقدم المحرز، وتقييم التنفيذ، أو الاستجابة للالتزامات المتعثرة. يشير الدور المتوخى في إطار السياسة إلى مصاحبة أكثر فعالية لتنفيذ العدالة الانتقالية، بما في ذلك رصد ما إذا كانت الدول تفي بالتزاماتها، والحفاظ على الاهتمام السياسي بعمليات العدالة، واستخدام المنصات الإقليمية لتشجيع التقدم حيثما يتباطأ الزخم.

هناك آليات قليلة ظاهرة تشارك من خلالها التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشكل منهجي في مراقبة العمليات، أو تعزيز المطالب القادمة من المجتمع المدني وجماعات الضحايا. عندما يتعثر التنفيذ، كما هو الحال غالباً مع التعويضات أو الإصلاحات المؤسسية، فإن الجهات الفاعلة الإقليمية لم تعمل كمصادر ضغط أو دعم مرئية للحفاظ على التقدم.

بدون الإشراف والمشاركة الإقليميين، تصبح العمليات الوطنية أكثر عرضة للتراجع السياسي، أو التنفيذ الانتقائي، أو الركود الصامت. يجد المجتمع المدني وجماعات الضحايا، الذين غالباً ما يدفعون عجلة المساءلة من الداخل، أنفسهم بلا طبقة دعم معززة على المستوى الإقليمي.



يجب أن يتضمن الدور الفعال للتجمعات الاقتصادية الإقليمية ضمن آلية سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية المراقبة كجزء أساسي في الأمور المصاحبة. سيتطلب ذلك مشاركة مستمرة في العمليات الوطنية، واستعداداً لتسليط الضوء على فجوات التنفيذ، وجاهزية لدعم الجهات الفاعلة المحلية التي تدفع باتجاه التنفيذ.

إن الدور المحدود بشكل واضح للتجمعات الاقتصادية الإقليمية بعد انتهاء النزاع أو استعادة النظام الدستوري يشكل تحدياً للتنفيذ الشامل والفعال لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. وبدون مشاركتهم المستمرة عندما تنتقل العمليات الوطنية إلى مرحلة التنفيذ، فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها عند نقطة الانتقال تعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية الداخلية، مع القليل من الدعم الخارجي. إن المتابعة المحدودة تعني أن الطبقة الإقليمية التي تم تصورها بموجب سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية لمراقبة هذه العمليات لا يتم تحقيقها باستمرار. إن التنفيذ غير المتكافئ الناتج (كما يتضح من المخاوف التي أثارها المشاركون في المقابلات من جماعات الضحايا والمجتمع المدني) يعني انخفاض الضغط من أجل إحراز تقدم، وضعف الدعم للمطالب التي يقودها المجتمع المدني والضحايا.

لذا فإن تعزيز وظيفة الجماعة الاقتصادية الإقليمية أمر بالغ الأهمية لضمان عمل السياسة كما هو متوقع. ومن النتائج الواعدة التي توصل إليها هذا التقرير أن الأنماط عبر مراكز الأبحاث الإقليمية لا تكشف عن عدم المشاركة أو رفض أهداف سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. بل ما يتم الكشف عنه هو اختلافات هيكلية بين النموذج المعياري والعمل المؤسسي. لكن التداعيات ذات طبيعة شاملة. وبدون وجود مؤسسات إقليمية قوية، يضعف التماسك القاري ويتضاءل الطموح التحويلي للسياسة، حيث يظل العدل عبر الحدود متخلفاً وتستمر فجوات التنفيذ. وبعبداً عن الالتزام الوطني والإطار القاري، فإن تحقيق الأهداف المعيارية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يعتمد على ترسيخ الطبقة الإقليمية كمكون عدالة قائم ومؤهل وتشاركي في العدالة الانتقالية.

"...إذا نظرنا إلى البلدان الخارجة من الصراع أو التي تمر بمرحلة انتقالية، فإنه من الضروري أو يصبح من الأهمية بمكان أن تبدأ الكوميسا الآن في الانخراط في قضايا العدالة الانتقالية التي تسعى إلى تعزيز قضايا المساءلة والعدالة حيث كانت هناك انتهاكات واسعة النطاق في الماضي، فضلاً عن المصالحة وإعادة الإعمار."  
— أويتا إيتيانغ Oita Etyang

لكن التداعيات ذات طبيعة شاملة. وبدون وجود مؤسسات إقليمية قوية، يضعف التماسك القاري ويتضاءل الطموح التحويلي للسياسة، حيث يظل العدل عبر الحدود متخلفاً وتستمر فجوات التنفيذ. وبعبداً عن الالتزام الوطني والإطار القاري، فإن تحقيق الأهداف المعيارية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية يعتمد على ترسيخ الطبقة الإقليمية كمكون عدالة قائم ومؤهل وتشاركي في العدالة الانتقالية.

# إعادة التفكير في الطبقة الإقليمية: المسارات الاستراتيجية

07

إن الوضع الحالي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في هيكل تنفيذ العدالة الانتقالية الأفريقية يثير السؤال العملي حول كيفية تسهيل تفعيل هذه المنظمات بشكل أفضل بطريقة شاملة ومجدية ومستدامة. يتطلب هذا عملاً منسقاً عبر جميع مستويات الجهات الفاعلة في بنية التنفيذ. تسعى التوصيات التالية الخاصة بكل جهة فاعلة إلى تعزيز هذا الهدف.

## 7.1 الاتحاد الأفريقي

ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي أن تنتقل من التشجيع العام لمشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية إلى دعم الإدماج المؤسسي المنظم.

1 ينبغي لوحدة العدالة الانتقالية التابعة للاتحاد الأفريقي إنشاء نقاط اتصال رسمية للعدالة الانتقالية داخل كل أمانة من أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية من خلال مذكرات التعاون. ينبغي تحديد نقاط التركيز من خلال تحديد الضباط ذوي المسؤوليات المحددة، وخطوط الإبلاغ، ومؤشرات الأداء المرتبطة بمعايير سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. ينبغي على الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم الفني الأولي لإنشاء هذه المكاتب

2 ينبغي للوحدة أن تعقد منتدى تنسيق دوري بين الجماعة الاقتصادية الإقليمية وبين سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية كمنصة عمل فنية مخصصة لمواءمة استراتيجيات العدالة الانتقالية الإقليمية، ومراجعة بيانات التنفيذ، وتبادل دراسات الحالة عبر الحدود. ينبغي أن تُساهم مخرجات المنتدى بشكل مباشر في آليات الإبلاغ القارية للاتحاد الأفريقي بموجب خارطة طريق التنفيذ.

3 ينبغي على الاتحاد الأفريقي وضع مبادئ توجيهية إقليمية نموذجية للعدالة الانتقالية كنموذج لتكييفها مع مبادئ العدالة الإقليمية. ستحدد هذه المعايير الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بتصميم التعويضات، وأطر المساءلة، وهياكل الرصد، ومشاركة المجتمع المدني. سيتمكن هذا من تحقيق التماسك الهيكلي بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية وقد يثبت فائدته للتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تفقر إلى القدرة الفنية الداخلية على صياغة العدالة الانتقالية

4 ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يقود التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتصميم اتفاقية تعبئة موارد قارية إقليمية مشتركة من أجل العدالة الانتقالية، وتحديد مصادر التمويل، وتنسيق مشاركة الشركاء، وتشجيع المسؤولية المالية المشتركة التدريجية من جانب الدول الأعضاء. يمكن أن يقلل هذا من التجزئة والبرامج التي يقودها المانحون.

## 7.2 التجمعات الاقتصادية الإقليمية

يجب على التجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تستوعب العدالة الانتقالية كوظيفة حوكمة مستقلة، بدلاً من كونها مشتقة من عمليات السلام والأمن.

- 1 ينبغي لكل تجمع اقتصادي إقليمي أن يبنى إطار عمل أو سياسة إقليمية للعدالة الانتقالية تتماشى مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية ولكنه يستجيب لديناميات الصراع الإقليمي، والتي تحدد النطاق والولاية ومجالات الأولوية وهياكل التنسيق. والأهم من ذلك، ينبغي أن يوضح الفرق بين الوساطة في الأزمات ومرافقة العدالة على المدى الطويل
- 2 ينبغي على التجمعات الاقتصادية الإقليمية إنشاء وحدات دائمة للعدالة الانتقالية أو تحديد مجموعات ضمن هياكل الحوكمة الحالية. ينبغي أن تمتلك هذه الوحدات خبرة متعددة التخصصات تشمل متخصصين في القانون والتعويضات والجوانب النفسية والاجتماعية والجنسانية.
- 3 ينبغي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تُضفي الطابع المؤسسي على وظائف الرصد، ويفضل أن يكون ذلك من خلال مراجعات دورية لتنفيذ العدالة الانتقالية لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مجالات المساءلة والتعويضات والإصلاح المؤسسي ومشاركة الضحايا وغيرها من المجالات الرئيسية. ينبغي أن تكون هذه المراجعات تشخيصية، لتحديد احتياجات الدعم والثغرات التقنية.
- 4 ينبغي على التجمعات الاقتصادية الإقليمية دمج تنسيق العدالة عبر الحدود في أنظمة الإنذار المبكر ومنع النزاعات الخاصة بها. عندما ترصد آليات الإنذار المبكر الإقليمية أنماطاً من نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود أو الإيذاء عبر الحدود، ينبغي إدراج اعتبارات العدالة الانتقالية في خرائط طريق الوساطة واتفاقيات السلام منذ البداية.
- 5 ينبغي على التجمعات الاقتصادية الإقليمية إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات مع الجامعات الإقليمية ومؤسسات البحث لتطوير مخزون معرفي حول العدالة الانتقالية. سيؤدي ذلك إلى تقليل الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين وتعزيز الملكية المعرفية الأفريقية.

## 7.3 الدول الأعضاء

تلعب الدول الأعضاء دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كان بإمكان التجمعات الاقتصادية الإقليمية العمل بشكل فعال، وبالتالي يجب عليها تسهيل مسارات التعاون.

- 1 ينبغي للدول الأعضاء أن تعترف صراحة بدعم أدوار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في التشريعات أو السياسات الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. إن الاعتراف الرسمي بمرافقة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أطر التنفيذ يقلل من الغموض والمقاومة السياسية.
- 2 ينبغي للدول الأعضاء تشجيع البعثات الفنية الإقليمية خلال مراحل التنفيذ، وليس فقط خلال مراحل التفاوض. يساعد هذا في تحويل مشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية من الاستجابة للأزمات إلى دعم الإصلاح المستدام.

3 يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بمساهماتها المقررة في ميزانيات التجمعات الاقتصادية الإقليمية. الاستقلال المالي أمر لا غنى عنه من أجل ترسيخ المؤسسات الإقليمية. بدون تمويل يمكن التنبؤ به من الدول الأعضاء، ستظل التجمعات الاقتصادية الإقليمية معتمدة على المانحين وحذرة سياسياً.

4 ينبغي على الدول الأعضاء دعم تبادل الخبرات بين الأقران الذي تيسره التجمعات الاقتصادية الإقليمية. يمكن للوزارات المسؤولة عن التعويضات أو الملاحقات القضائية أو الإصلاحات المؤسسية أن تستفيد من الحوار الإقليمي المنظم. وهذا يعزز الملكية الأفريقية الجماعية بدلاً من الإكراهات الخارجية.

## 7.4 المحاكم الإقليمية وآليات المساءلة

ينبغي للهيئات القضائية الإقليمية تعزيز دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في المساءلة.

1 بالنظر إلى إنشاء آليات محاسبة مخصصة وهجينة مختلفة في السياقات الانتقالية، ينبغي على التجمعات الاقتصادية الإقليمية استكشاف مسارات منظمة للاستخدام التدريجي للمحاكم الإقليمية ذات الولايات كمنصات محاسبة دائمة في السياقات الانتقالية، بدلاً من إنشاء مؤسسات جديدة لكل أزمة. إذا كان نقل الاختصاص القضائي حساساً سياسياً، فقد يتم ربط الآليات الهجينة بالمحاكم الإقليمية للمراجعة الاستئنافية أو التنسيق الإجرائي أو التوجيه الفني. سيؤدي ذلك إلى تقليل الازدواجية المؤسسية، وتعزيز التماسك الفقهي، وترسيخ المساءلة تدريجياً ضمن البنية القضائية الدائمة في أفريقيا.

2 ينبغي أن تشجع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الدول الأعضاء على تطبيق قرارات المحاكم الإقليمية ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان على المستوى المحلي. إن ربط تنفيذ العدالة الانتقالية بالامتثال للفقهاء الإقليمي يعزز التماسك المعياري.

3 يمكن للمحاكم الإقليمية أن تقدم آراء استشارية توضح المعايير المتعلقة بالعمو والتعويضات والإصلاحات المؤسسية بما يتوافق مع سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية. سيؤدي ذلك إلى تقليل الغموض المعياري في السياقات الحساسة سياسياً.

## 7.5 المجتمع المدني وشبكات الضحايا

يجب على منظمات المجتمع المدني وشبكات الضحايا أن تضع نفسها استراتيجياً كجهات حوار منظمة ضمن هيكلية الجماعة الاقتصادية الإقليمية.

1 ينبغي على جماعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على العدالة الانتقالية إنشاء تحالفات (إقليمية) لإشراك التجمعات الاقتصادية الإقليمية. قد يكون للجهود الوطنية المجزأة في مجال المناصرة تأثير محدود على الهيئات الإقليمية. يمكن للمنصات المنسقة العابرة للحدود، وخاصة بين ضحايا الانتهاكات العابرة للحدود الوطنية، أن تولد نفوذاً جماعياً. إن وجود صوت إقليمي يعزز شرعية المطالب الموجهة إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

2 بدلاً من انتظار المشاركة التي يتم إنشاؤها على المستوى الوطني أو من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، يمكن لشبكات المجتمع المدني أن تقترح مذكرات تفاهم منظمة مع أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية، تحدد طرائق المشاركة والإجراءات الأخرى، وبالتالي تدفع بالتحول من مشاركين متفاعلين إلى جهات فاعلة في وضع جدول الأعمال.

3 وبما أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية ستدمج وظائف الرصد في ولاياتها المتعلقة بالعدالة الانتقالية، فيجب على المجتمع المدني توليد بيانات موازية للمساءلة. يمكن للتقارير الإقليمية الموازية للعدالة الانتقالية السنوية أو التي تصدر كل سنتين والتي ترصد تقديم التعويضات، وتقديم الملاحظات القضائية، وقضايا الإصلاحات المؤسسية، وممارسات الإدماج أن تخلق ضغطاً معيارياً لمشاركة التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ينبغي أن تقيم هذه التقارير بشكل صريح كيف دعمت الجهات الفاعلة الإقليمية أو فشلت في دعم عمليات العدالة الانتقالية الوطنية.

4 بدلاً من أن تقتصر منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة المتخصصة في تصميم التعويضات، أو العدالة بين الجنسين، أو الدعم النفسي والاجتماعي، أو منهجيات التوثيق، على وضع نفسها كجهات رقابية فقط، يمكنها تقديم التعاون التقني، أو بناء مبادرات تدريب مشتركة، أو توفير انتدابات لدعم قدرات الجماعة الاقتصادية الإقليمية في مجال التعويضات.

5 بإمكان تحالفات منظمات المجتمع المدني الإقليمية تطوير مستودعات رقمية مستقلة توثق أنماط الضرر والنزوح والإفلات من العقاب عبر الحدود. من خلال إنتاج قواعد بيانات إقليمية موثوقة، يمكن لهذه المنظمات أن تنشئ أساساً لا يمكن للتجمعات الاقتصادية الإقليمية تجاهله ويعززون الحجة المؤيدة لإضفاء الطابع المؤسسي على وظائف العدالة الانتقالية الإقليمية.

# الآثار المترتبة على الآلية القارية

08

إن تعزيز أدوار التجمعات الاقتصادية الإقليمية في المرحلة الانتقالية سيعزز منطقتي التكامل القاري الأوسع الذي يقوم عليه الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي. تفترض كل من اتفاقية آلية السلام والأمن الأفريقية واتفاقية آلية الحوكمة الأفريقية وجدول أعمال 2063 ومبادرة "إسكات البنادق" نظاماً متعدد المستويات تعمل فيه التجمعات الاقتصادية الإقليمية كجسور تنفيذية بين المعايير القارية والواقع الوطني.

## 8.1 آلية السلام والأمن الأفريقية

تم تصميم آلية السلام والأمن الأفريقية كإطار عمل لصنع القرار على مستوى القارة مدعوم بآليات إقليمية للوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها. في هذا الإطار، أصبحت التجمعات الاقتصادية الإقليمية عملياً أول المستجيبين للالتزامات من خلال الوساطة والعقوبات وقوات الاحتياط وأنظمة الإنذار المبكر. ومع ذلك، فإن هدف الآلية على المدى الطويل ليس فقط وقف الأعمال العدائية، بل السلام المستدام أيضاً. إن تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية يعزز آلية السلام والأمن الأفريقية بثلاث طرق:

1. إنها تسد الفجوة بين إدارة النزاعات وتحويلها. غالباً ما تُنتج أدوات آلية السلام والأمن الأفريقية، مثل الوساطة وحفظ السلام، تسويات تفاوضية تُهدد بالحفاظ على الاتفاقيات بين النخب. إن المشاركة القوية للجماعات الاقتصادية والاجتماعية في العدالة الانتقالية تضمن إدراج المساءلة والتعويضات والإصلاح المؤسسي والمصالحة في اتفاقيات السلام منذ البداية، وأن تصبح استمراراً للعملية نحو سلام مستدام.
2. إنها تعزز البعد الوقائي لآلية السلام والأمن الأفريقية لأن العدالة الانتقالية تعالج الأسباب الجذرية للعنف. عندما تقوم التجمعات الاقتصادية الإقليمية بإضفاء الطابع المؤسسي على رصد ومرافقة العدالة الانتقالية، فإنها تخلق حلقات تغذية راجعة بين أنظمة الإنذار المبكر وجهود العدالة، مما يعمق منع النزاعات بما يتجاوز المبادرات العسكرية أو الدبلوماسية.
3. فهذا يحسن التكامل بين العمل القاري والإقليمي. تعتمد آلية السلام والأمن الأفريقية على مبدأ التبعية، حيث تلعب التجمعات الاقتصادية الإقليمية أدواراً رئيسية. إذا كانت التجمعات الاقتصادية الإقليمية جهات فاعلة قادرة على تحقيق العدالة الانتقالية، فإن قرارات مجلس السلام والأمن تتعزز بجهود العدالة المتجذرة في المنطقة.

## 8.2 آلية الحوكمة الأفريقية

تهدف اتفاقية آلية الحوكمة الأفريقية إلى تحسين التزامات الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان من خلال العمل المنسق بين أجهزة الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية. وبما أن العدالة الانتقالية تتقاطع مع كل من الحوكمة والسلام، فإن تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية في مجال العدالة الانتقالية يعزز الأهداف الأساسية لآلية الحوكمة الأفريقية. وسيعمل على دمج إصلاح الحوكمة ضمن مراحل الانتقال ما بعد النزاع، من خلال الإصلاح المؤسسي، وتحويل قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون.

## 8.3 جدول أعمال 2063.

تُعبّر أجندة 2063 عن الرؤية طويلة المدى لـ "أفريقيا التي نريدها"، والتي تركز على تطلعات النمو الشامل، والحكم الرشيد، والسلام والأمن، والتنمية التي يقودها الناس. إن تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية يعزز التطلعات التالية في إطار جدول أعمال 2063:

1. الطموح الثالث: الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، وسيادة القانون. تعمل العدالة الانتقالية على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه القيم في السياقات الناشئة عن العنف أو القمع، ويضمن انخراط التجمعات الاقتصادية الإقليمية على وجه الخصوص عدم تطبيق هذه المعايير بشكل غير متساوٍ عبر الدول الأعضاء.

2. الطموح الرابع: من أجل أفريقيا مسالمة وآمنة. تقرر أجندة 2063 بأن السلام المستدام يتطلب معالجة المحركات الهيكلية للصراع ودعم العدالة التوزيعية والمصالحة والمساءلة في إطار ممارسة العدالة الانتقالية الإقليمية، مما يسمح للتجمعات الاقتصادية الإقليمية بالمساهمة في تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود.

## 8.4 إسكات صوت البنادق

تهدف مبادرة "إسكات صوت البنادق" إلى إنهاء النزاعات المسلحة ومنع العودة إلى العنف. وهي تدرك أن الاحتواء العسكري وحده لا يمكنه تحقيق إسكات دائم لصوت البنادق ما لم يتم معالجة العوامل الهيكلية. إن تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية يؤكد هذا المنطق من خلال ما يلي:

1. إن دعم المساءلة بشكل أكثر فعالية يقلل من دوافع الانتكاس العنيف، كما أن المراقبة الإقليمية للالتزامات المساءلة تعزز الردع خارج حدود الدولة.
2. تعمل عمليات التعويض والمصالحة على استعادة الثقة المدنية. حيثما يبقى الضحايا مهمشين، يمكن أن تنفجر المظالم الكامنة إلى عنف متجدد. يمكن للمراقبة الإقليمية أن تمارس ضغطاً لضمان عدم تأجيل التعويضات إلى أجل غير مسمى بسبب التحولات السياسية الداخلية.
3. إن مشاركة الجماعة الاقتصادية الإقليمية في العدالة الانتقالية التي تنسق بين المساءلة والتحقيق التعاوني تعزز ضمانات عدم التكرار.



وتتمثل النتيجة  
المركزية لهذه  
الدراسة في أن  
التجمعات الاقتصادية  
الإقليمية أصبحت  
أكثر كفاءة في إدارة  
الأزمات ضمن إطار  
آلية السلم والأمن  
الأفريقية، إلا أن هذه  
التدخلات تعمل في  
الغالب ضمن نموذج  
الاستقرار.

يهدف هذا التقرير إلى التحقق مما إذا كان المستوى الإقليمي، كما تصوّرت سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، قد تطوّر ليصبح الجسر العملي الذي صُمّم ليكونه. ولا تشير الأدلة عبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى وجود مقاومة معيارية لهذه السياسة. فعلى مستوى النصوص، تُعدّ العدالة الانتقالية على نطاق واسع جزءاً أساسياً من السلام المستدام. غير أنّ الواقع يُظهر أن المستوى الإقليمي لا يزال متفاوتاً في مأسسته، ومحدود القدرات، ويتسم بالحدز السياسي.

وتتمثل النتيجة المركزية لهذه الدراسة في أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية أصبحت أكثر كفاءة في إدارة الأزمات ضمن إطار آلية السلم والأمن الأفريقية، إلا أن هذه التدخلات تعمل في الغالب ضمن نموذج الاستقرار. أما مكونات العدالة – مثل المساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح الهيكلي، والمشاركة الشاملة – فنادر ما تُدمج بالقدر الكافي في الاستجابات الإقليمية. وعندما تظهر، فإنها غالباً ما تكون ظرفية، أو خاضعة للاعتبارات السياسية، أو مؤجلة إلى السلطات الوطنية والجهات الخارجية.

ويحمل هذا الاختلال آثاراً بنيوية. فقد صُمّمت سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي كمنظومة تنفيذ موزّعة، يعمل فيها الفاعلون على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بشكل تكاملي. وإذا ظلّ المستوى الإقليمي ضعيفاً، تبقى هذه المنظومة غير مكتملة، وتتعثّر ترجمة المعايير القارية إلى توجيهات إقليمية، كما تُعالج التحديات العابرة للحدود باعتبارها قضايا تنسيق أمني بدلاً من كونها مسائل تتعلق بالمساءلة والإصلاح، ويضعف الرصد والمواكبة بمجرد انحسار الأزمات الفورية. ويُعدّ هذا التشرذم غير قابل للاستدامة بالنسبة لسياسة صُمّمت لتحقيق الاتساق.

كما تُظهر عودة عدم الاستقرار في عدة مناطق حدود نموذج الاستقرار دون التحوّل. فاستعادة النظام الدستوري لا تعني تلقائياً تكثيف شبكات المحسوبة العسكرية، أو مواجهة الإفلات من العقاب، أو إعادة بناء الثقة المدنية. وقد اعتمدت العدالة الانتقالية على المستوى القاري تحديداً لتجاوز التوازنات المؤقتة نحو تغيير هيكلي. وعندما تُعامل كعنصر ثانوي بدلاً

من كونها مكوّناً أساسياً في الانتقال السياسي، فإن منطق الوقاية الذي تقوم عليه سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي يضعف.

وتُفانم قبود القدرات هذا الخلل. ففى مختلف التجمعات الإقليمية، نادراً ما تُرسخ العدالة الانتقالية ضمن وحدات متخصصة مزودة بكوادر مكرّسة وميزانيات وخبرات فنية. وغالباً ما تُوزع المسؤوليات عبر ملفات السلام والأمن أو الحوكمة، وهي مجالات مثقلة أصلاً بمهام متنافسة. وفي غياب الكفاءة المؤسسية اللازمة، يصبح من الصعب توفير مواكبة مستدامة للعمليات الوطنية. وفي مثل هذا السياق، قد تتحول الملكية الأفريقية – وهي مبدأ أساسي في السياسة إلى مجرد رمز، حين يعتمد التنفيذ بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي والدورات الاستشارية.

كما تزيد اعتبارات الاقتصاد السياسي من تعقيد هذه التحديات. فالتجمعات الإقليمية تستمد سلطتها من الدول الأعضاء، التي قد تكون نخبها نفسها طرفاً في قضايا العدالة الانتقالية. كما أن مسائل السيادة وآليات اتخاذ القرار القائمة على التوافق تحدّ من قدرة هذه التجمعات على فرض التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية. ومع ذلك، يُنظر إلى الدعم الإقليمي كعامل يمكن أن يوفر شرعية سياسية وأساساً قانونياً عندما تتوافر الإرادة المشتركة.

ومن أبرز الإشكالات كذلك ضعف تطوير آليات التنسيق عبر الحدود في مجال العدالة الانتقالية. فالنزاعات الأفريقية المعاصرة تتجاوز الحدود الوطنية، حيث تعقد حركة الجماعات المسلحة، والاقتصادات غير المشروعة، وتدفقات اللاجئين، والتشابكات بين الدول، من عمليات المساءلة المحلية. وكان من المفترض أن يستجيب المستوى الإقليمي لهذه الديناميات تحديداً. غير أن التعامل مع هذه التداعيات بوصفها تهديدات أمنية أكثر من كونها اختلالات في العدالة، يُضعف فرص ترسيخ ضمانات عدم التكرار.

ومع ذلك، تُظهر النتائج أيضاً وجود إمكانات واعدة. فلا يرفض أي من التجمعات الإقليمية التي شملتها الدراسة الرؤية المعيارية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، وقد بدأت بعضها في مناقشات حول الأطر، أو دمجت إشارات إلى العدالة الانتقالية ضمن استراتيجيات إعادة الإعمار بعد النزاعات. وهذا يدل على وجود وعي بالتحول المفاهيمي المطلوب، وما تبقى هو مرحلة الترسخ والتفعيل.

إن مأسسة العدالة الانتقالية ضمن ولايات التجمعات الإقليمية، وتوضيح الفرق بين وساطة الأزمات ومواكبة العدالة، وتعزيز وظائف الرصد، ومواءمة آليات المساءلة العابرة للحدود، وإضفاء الطابع المؤسسي على منصات المشاركة، وتأمين تمويل مستدام – كلها خطوات حاسمة نحو تحقيق الاتساق وتعزيز الأهداف القارية الأوسع، بما في ذلك آلية السلم والأمن الأفريقية، وآلية الحوكمة الأفريقية، وأجندة ٢٠٦٣.

إن الإطار القاري للعدالة الانتقالية قائم بالفعل، ورؤيته التحويلية واضحة. والسؤال الآن هو ما إذا كان المستوى الإقليمي سينتقل من مجرد الإقرار إلى تعزيز قدراته التشغيلية بشكل مقصود. فبدون ذلك، ستظل العدالة الانتقالية في أفريقيا تواجه صعوبات في تحقيق إمكاناتها الكاملة. أما مع ترسيخ الدور الإقليمي، فستكتسب منظومة السلام والحوكمة والتكامل في القارة أساساً أكثر صلابة لتحقيق تحول مستدام وشامل.

